



تأثير الحماية القانونية للبيئة على قيم المجتمع في العراق

تأثير الحماية القانونية للبيئة على قيم المجتمع في العراق

الباحث: م. م. رجاء مطرود مزعل العبودي

كلية الحقوق جامعة قم الحكومية - قسم القانون

الجزائي وعلم الاجرام

الأستاذ الدكتور ناصر كريمش الجوراني

كلية القانون - جامعة ذي قار

أشرف الأستاذ الدكتور: محسن قدير

كلية الحقوق - جامعة قم

البريد الإلكتروني Email : rajah.alobody@gmail.com

الكلمات المفتاحية: البيئة - قيم المجتمع - الحماية القانونية - الجريمة البيئية - التلوث البيئي.

كيفية اقتباس البحث

العبودي ، رجاء مطرود مزعل، محسن قدير، ناصر كريمش الجوراني، تأثير الحماية القانونية للبيئة على قيم المجتمع في العراق، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، ٢٠٢٣، المجلد: ١٣، العدد: ٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في
ROAD

مفهرسة في
IASJ

The impact of legal protection of the environment on the values of society in Iraq

Rajah Matroud Mazal Al-Aboudi
Faculty of Law, University of Qom -
Department of Criminal Law and
Criminology

Prof. Dr. Mohsen Qadeer
Faculty of Law, University of
Qom

**Prof. Dr. Nasser Karimish
Al-Jourani**
Faculty of Law - Dhi Qar
University

Keywords : The environment - community values - legal protection - environmental crime - environmental pollution.

How To Cite This Article

Al-Aboudi, Rajah Matroud Mazal, Mohsen Qadeer, Nasser Karimish Al-Jourani, The impact of legal protection of the environment on the values of society in Iraq, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2023, Volume:13, Issue 3.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

The environment and its preservation from pollution have become at the forefront of the issues that countries and international organizations attach great importance to at this time because of their harm to human health and the environment together, and before that. The efforts of those countries and international organizations have emerged in protecting the environment in general and the air environment in particular. Islamic law considers preserving the environment a religious duty. As one of the necessities of human life itself.





There is no doubt that the legal protection of the environment, according to its modern concept in Iraq, is very important and occupies the thinking of many researchers and thinkers, as well as occupies the time of many legislative, executive and judicial state institutions. higher and entrenched in the hearts of individuals, which helps to develop a criminal policy to protect the environment and that this legal protection becomes one of the beliefs that are characterized by its relative continuity, and these values are what direct people towards goals or means to achieve them. This protection is based on deeply rooted values in the hearts of individuals, so it has a preventive and important aspect in confronting environmental crime

Thus, following a preventive criminal policy to confront environmental crime and the use of administrative and social control methods to protect the Iraqi environment has a clear role in consolidating those values in the hearts of individuals and the community, which reflects this on their behavior. Applying this principle such as environmental impact assessment and administrative authorization, there is a big difference between the use of preventive methods and remedial methods.

المخلص:

أصبحت البيئة والحفاظ عليها من التلوث في مقدمة القضايا التي توليها الدول والمنظمات الدولية أهمية كبيرة في هذا الوقت لما لها من ضرر على صحة الإنسان والبيئة معا ، وقبل ذلك . ظهرت جهود تلك الدول والمنظمات الدولية في حماية البيئة بشكل عام والبيئة الهوائية بشكل خاص. وقد اعتبرت الشريعة الإسلامية الحفاظ على البيئة واجبا دينيا . باعتبارها من ضرورات الحياة البشرية نفسها.

ولا شك أن للحماية القانونية للبيئة وحسب مفهومها الحديث في العراق أهميه كبيره جدا و تشغل تفكير الكثير من الباحثين والمفكرين وكذلك تشغل وقت كثير من مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية . وان لهذه الحماية القانونية الدور الكبير في ترسيخ قيم المجتمع الإيجابية كذلك إضفاء الحماية الاجتماعية للبيئة واعتبارها قيمة عليا وترسيخها في نفوس الأفراد مما يساعد على تطوير السياسة الجنائية لحمايه البيئة وان تصبح هذه الحماية القانونية من المعتقدات التي تتسم بقدره من الاستمرار النسبي وتكون هذه القيم هي الموجه للأشخاص نحو غايات أو وسائل لتحقيقها . افضل من تطبيق العقوبات والجزاءات التي قد تؤثر سلبا على المجتمع وبعد تحول هذه الحماية إلى قيم راسخه في نفوس الأفراد فيكون لها جانب وقائي ومهم في مواجهه الجريمة البيئية .



وبالتالي فان اتباع سياسة جنائية وقائية لمواجهة الجريمة البيئية واستخدام وسائل الضبط الإداري والضببط الاجتماعي لحماية البيئة العراقية له دور واضح في ترسيخ تلك القيم في نفوس الافراد والمجمع مما يعكس ذلك على سلوكهم وهو دور وقائي للحماية القانونية واعتماد مبداء الوقاية وهو من المبادئ العامة للقانون الدولي واستخدام وسائل تطبيق هذا المبدأ مثل تقييم الأثر البيئي والترخيص الإداري وهناك فرق كبير بين استخدام الأساليب الوقائية من الأساليب العلاجية.

المقدمة

حماية البيئة وما أصابها من تلوث هي أحد التحديات الرئيسية في العراق، حيث أصبحت مشكلة كبيرة في العراق وتشكل مصدر قلق كبير بسبب آثارها السلبية على نوعية الحياة. والتلوث البيئي في العراق يقلل من المصادر الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، ويشكل خطراً كبيراً على حياة الأجيال القادمة. ويتفق خبراء البيئة أن المشاكل البيئية الحالية في العراق هي نتيجة لثلاثة حروب كبرى. ولابد من القول أيضاً تأثير حرب الخليج الثانية على البيئة في العراق وغيرها من الدول المجاورة في عام ١٩٩١، حيث تسببت في تلوث البيئة العراقية. ومن الجدير بالذكران البيئة في العراق لم تتأثر فقط من خلال نوع واحد من الملوثات، ولكن أيضاً تعرضت إلى مجموعة من الملوثات منها الإشعاعية والكيميائية والملوثات الكهرومغناطيسية. هذه الأحداث أثرت سلباً على حياة الناس في المجتمع العراقي، وخاصة أولئك الذين يقيمون في المناطق المتضررة. وعلاوة على ذلك، كان احتلال العراق في عام ٢٠٠٣، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية له دوراً في زيادة مشكلة تلوث البيئة في العراق؛ حيث استخدموا الأسلحة المحرمة دولياً، مثل اليورانيوم المشع والأسلحة الكيميائية. واستخدام هذا النوع من الأسلحة أدى إلى مشاكل صحية قاتلة للشعب العراقي؛ وباعتبار أن تلوث البيئة جريمة تستحق العقاب، بغض النظر عن كونها جرائم بيئية أو عادية. وللمحافظة على البيئة لابد من اتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهة المخالفات والجرائم البيئية التي تمس البيئة العراقية وتأثير هذه الحماية على القيم الاجتماعية في العراق .

المبحث الأول

ماهية البيئة

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان والبيئة وهما مرتبطين معا منذ نشوء الخليقة وتنشأ البيئة بأنواعها البيئة الهوائية والمائية والترية وان كل ما يحيط بالإنسان من كائنات حية وجميع مظاهر الحياة التي تحيط بالإنسان . ان الله سبحانه وتعالى قد خلق الأرض وقد جعل فيها جبال

ورواسي. وان البيئة الطبيعية للإنسان هي الأرض إذ إنها من نعم الله على الإنسان بما خص الله تعالى في هيئتها وموقعها المتميز والعناصر الموجودة في الأرض وطبيعة دورانها حول نفسها وحول الشمس وتعد الوسط أو المحيط المهني والمناسب للإنسان في العيش في هذا الدنيا .وبذلك لا بد لتناول ماهية البيئة من خلال المحاور التالية :

المطلب الأول

تعريف البيئة والتلوث البيئي

للبيئة والتلوث البيئي وتحديد مفهوميها عدة تعريفات حسب الاختصاص العلمي أو القانوني محل الدراسة

الفرع الأول: تعريف البيئة

تعرف البيئة لغويا هي الاسم من الفعل (باء) المشتق من الفعل (بؤأ) وكل الفعلين لهما معاني متعددة في اللغة وهي ما جاء في اطار الإقامة والسكن والنزول في موضع جاء في القاموس المحيط ^(١) البيئة بالكسر الاسم من فعل باء والبيئة والمبأة بمعنى المنزل وقال أيضا بؤأ منزلا فيه انزله.وقد جاء في مختار الصحاح (بؤأ- تبؤأ) منزلا أي بؤأ له منزلا هياةً ومكن له . والخاصة في هذا المدلول معاني كلمه البيئة استعمالتها في القرآن الكريم والسنة النبوية و كلام العرب ترجع في اصلها إلى المنزل أو المكان الذي يعيش فيه الانسان .

وتعرف البيئة اصطلاحا بانها (المحيط الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من هواء وماء وترته وكائنات حية ومنشآت أقامها لا شباع حاجاته) ^(٢) وعرفها أيضا (الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يؤثر بشيء ويتأثر بكل ما يشمل هذا المجال المكاني من عناصر ومعطيات سواء كانت طبيعية في الصخور وما تضمنته من معادن ومصادر طاقه وترته وموارد مياه و عناصر مناخية من الحرارة والرياح والضغط والأمطار والنباتات الطبيعية والحيوانات بحرية البرية النشأة أو معطيات بشرية اسهم الإنسان في وجودها من إعمار وطرق النقل والمواصلات والمزارع والسدود وغيرها) ^(٣) .

يرى البعض أن البيئة هي (المحيط والاطار الذي يعيش فيه الإنسان أو الحيوان أو الكائنات الحيه و يمارس فيها نشاطاته الصناعية و الزراعية والاقتصادية والاجتماعية وتتأثر لظروفها وأحواله الصحية والنفسية و تتكون من الهواء الذي يستنشقه فيصح به البدن اذا كان نقيا ويمرض به اذا كان فاسدا والماء الذي يشربه ويغتسل به والأرض والتي يدب عليها) ^(٤) .

وبعد أن عرفنا البيئة لغة واصطلاحا فان التشريعات عرفتها تعاريف مختلفة وقد عرفها المشرع المصري في المادة الأولى من قانون رقم ٤لسنه ١٩٩٤ المتعلق في حمايه البيئة هي(المحيط



الحيوي الذي يشمل الكائنات الحيه وما يحتويه من موارد وما يحيط بها من هواء وماء وتربه وما يقيمه الإنسان والمنشأة)^(٥)

وقد عرفها القانون الفرنسي كما جاء في ميثاق البيئة الفرنسي أن البيئة بمفهومها العام هي (الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان يتأثر به ويؤثر فيه بكل ما يشمله هذا المكان أو المجال المكاني من عناصر ومعطيات سواء كانت طبيعية كالصخور وما تضمنته من معادن و مصادر الطاقة والتربة وموارد مائية وعناصر المناخ و نباتات طبيعية و حيوانات بحريه وبريه و مائية وجميع المعطيات الإنسانية التي اسهم البشر في تواجدها مع إعمار الطرقات وإيجاد المواصلات وأنشاء المزارع والمصانع وغيرها)^(٦)

أما على صعيد الاتفاقيات الدولية فقد عرفها تبليس جورجيا في المؤتمر الدولي للبيئة في ١٣ - ٢٦ أكتوبر عام ١٩٧٧ بانها هي (الاطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل فيه على المقومات الحياتية من غذاء وكساء وماوي يمارس فيه العلاقات مع إخوانه من البشر)^(٧) أما في القانون الدولي فقد عرف البيئة كما في التشريعات الوطنية التي هي وليده المؤتمرات والاتفاقيات الدولية وقد عرفتتها الأمم المتحدة في برنامجها للبيئة (هي مجموعته الموارد الطبيعية والاجتماعية المتاحة في وقت معين من اجل إشباع الحاجات الإنسانية)^(٨) وقد عرفها مؤتمر ستوكهولم بانها (كل شيء يحيط بالإنسان)^(٩) و هذا التعريف واسع وشامل وموجز و ادخل فيه أشياء كثيرة . اما القانون العراقي فقد عرف البيئة في قانون حمايه وتحسين البيئة رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ في المادة الثانية/ خامسا هي (المحيط بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحيه التأثيرات الناجمة عن نشاطات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الفرع الثاني: تعريف تلوث البيئي

أن معنى التلوث الشر واللوث تمرغ اللقمة كما يقال التاف فلان في عمله أي إبطا واللوثة بالضم الاسترخاء والبطء يقال لاثه في التراب و لوته^(١٠) ويقال تلوث ثوبه بالطين تلطخ به وتكون الماء أو الهواء ونحو أو أي خلطه هواء غير ضاره^(١١) وقد يظهر أن تعريف التلوث اللغوي إلى غير الحسن من العمل أو القبيح أو غير المرغوب من الصفات أو تغيير الصفات الأشياء الحيه يخلطها بأشياء أخرى ذره غير متجانسه معها التلوث مصدر الفعل لوته على وزن تفعيل مصدرها الفعل فعل أن هذا اللفظ يحمل دلالة على ما يتم في البيئة و يحدث دعاء فاعل قام به الإنسان وقد يقصد بالتلوث خلط الشيء بما هو خارجه وجاء في اللغة العربية يعني لوث الشيء تلوينا فيدل على الدنس والفساد والدنس^(١٢) ويقول تلوث الهواء أو الماء أي خلطه بمواد غريبه عنه وضارة ويقول تلوث الشيء أي تغيرت حالتها الطبيعية.

ولتعريف التلوث البيئي اصطلاحاً فان له معنى واسع ومتعدد المعاني ومفاهيمه مختلفة باختلاف الباحثين والدارسين حيث عرف في تعريفات المتعددة تختلف باختلاف طبيعة الدراسة سواء كانت اجتماعية أو علمية أو قانونية ويمكن إيراد بعض التعريفات بناء على تحديد المظلومين مفهوم التلوث البيئي وهو (وجود مائه أو قانونيه ويمكن إيراد بعض التعريفات بناء على تحديد أو تغير مكانها وزمانها أما يكون من شأنها الأضرار في الكائنات الحيه أو الإنسان في امنه وصحته وراحته)^(١٣) وقد عرف التلوث في تعريفاً آخر (إفساد مكونات البيئة حيث تتحول هذه المكونات من عناصر مفيدة إلى عناصر ضاره ملوثات مما يفقدها الكثيرون دورها في صناع الحياه)^(١٤)

ولتعريف التلوث البيئي قانوناً فقد عرف قانون حمايه وتحسين البيئة العراقي ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ بانه (وجود أي من الملوثات في البيئة بكميه أو تركيز أو صفه غير طبيعية تؤدي بطريق مباشر وغير مباشر إلى الأضرار بالإنسان والكائنات الحيه الأخرى أو المكونات اللاحياتية التي توجد فيها).^(١٥)

وجديراً بالذكران اتفاقيه الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢ التي عرفته في المادة الأولى من الاتفاقية بانه هو (إدخال الإنسان في البيئة البحرية بما في ذلك مصاب الأنهار بصوره مباشره أو غير مباشره موارد أو طاقه طافيه تنجم عنها ويحتمل أن تنجم عنها آثار مؤذيه مثل الأضرار بالمواد الحيه والحياء البحرية وتعريض الصحة البشرية للأضرار).^(١٦)

المطلب الثاني

عناصر البيئة وجرائم المساس بالبيئة

الفرع الأول: عناصر البيئة ومكوناتها:

للتعرف على عناصر ومكونات البيئة وقد قسم الباحثين البيئة إلى قسمين

- ١- **البيئة الطبيعية:** وهي عباره عن المظاهر التي لا دخل للإنسان في وجودها أو استخدامها ومن أمثلتها الصحراء والبحار والمناخ والتضاريس والماء السطحي.
- ٢- **البيئة المشيدة:** وتتكون من البيئة الأساسية المادية التي شيدها الإنسان ومن النظم الاجتماعية والمؤسسات التي أقامها ومن ثم يمكن النظر إلى البيئة المشيدة وتشمل البيئة المشيدة الأراضي الزراعية والمناطق السكنية والتنقيب بها عن الثروات الطبيعية والمناطق الصناعية والمراكز التجارية والمدارس والمعاهد والجامعات والطرق والجسور الخ..

وان البيئة بشقيها الطبيعية والمشيدة هي بيئة متكاملة أطارها الكره الأرضية وهو كوكب الحياة وما يؤثر فيها من مكونات وهذا يتطلب من الإنسان وهو الذي حباها الله سبحانه وتعالى بالعقل



أن يحافظ على البيئة الذي ليس له بديل معقول سوي المحافظة على هذه البيئة . وقسم العلماء البيئة إلى ثلاثة عناصر في مؤتمر ستوكهولم وهي:

١- **البيئة الطبيعية**: يتكون هذا النوع من البيئات من أربعة نظم مترابطة ارتباط وثيق هي الغلاف الجوي اليابسة المحيط الجوي ما يشمل هذه الأنظمة من ماء وهواء التربة ومعادن و مصادر للطاقة بالإضافة إلى النباتات والحيوانات. (١٧)

٢- **البيئة البيولوجية** وتشمل كل الكائنات الحية الموجودة في الكره الأرضية ومحيطها الحيوي بما فيها الأنسان والحيوان والأسرة وهي تعد جزء من البيئة الطبيعية .ومن خلال ما تقدم نجد أن البيئة في العموم متكونه من عنصرين أساسيين يتفاعلان معا ولهم تأثير على بعضهم البعض وهم العنصر الطبيعي والعنصر الصناعي.

وبناء على ما تقدم يمكن استعراض العناصر البيئية المهمة التي تناولها المشرع في اغلب الأنظمة القانونية واعدها قيمه قانونيه اجتماعيه جديرة بالحماية القانونية وقد تكون موضوعا للتلوث وجريمة من الجرائم البيئية

١- **الهواء الجوي**: أن الهواء عنصر مهم وثمانين من العناصر البيئية وهو سر الحياة وروحها كما كانت الحضارات القديمة تطلق عليه وجميع الكائنات الحية لا تستطيع الاستغناء عن هذا العنصر .

٢- **الماء** :١ - **المياه العذبة**: وهي من العناصر الهامه والضرورية تعتبر عصب الحياه لكل الكائنات الحيه على وجه الكره الأرضية ويتمثل ٣% من حجم المياه الموجودة على الأرض وهذه النسبة بالرغم من قلتها فهي تواجه صعوبات وإشكاليات كثيره وكبيره تعاني من تلوث الناشئ عن الأنشطة البشرية المختلفة . (١٨)

ب - **البيئة البحرية**: للبحار والمحيطات دور كبير في حياه البشرية تمثل نسبه ٧٠% من الكره الأرضية لتساهم في حفظ التوازن البيولوجي للكرة الأرضية وهي تمثل أهمية اقتصاديه كبرى للإنسان المصدر الرئيسي لغذاء الأنسان هو مصدر للطاقة وأيضا مصدر للمياه العذبة ومصدر الكثير من الثروات المعدنية والنباتية المختلفة وسبيلا مهما للنقل والمواصلات وأماكن للترفيه والسياحة وغيرها

٣- **التربة**: تعرف التربة بانها الطبقة الهشة التي تغطي صخور القشرة الأرضية وتتكون من مزيج معقد من المواد المعدنية والمواد العضوية والماء والهواء التربة . (١٩)

الفرع الثاني: الجرائم البيئية:

تستند فلسفة القانون في تجريم الافعال التي تمثل انتهاك البيئة الى العديد من الاعتبارات القانونية منها . ملكية المجتمع لعناصر البيئة حيث ان الدولة والافراد يتقاسمان ملكية عناصر البيئة و تعد الجريمة مخالفة لقيم المجتمع وعاداته وتقاليده وتمثل خروجاً عن قيم المجتمع العليا التي تستوجب استتفار افراد المجتمع المعتدى عليه لمعاقبة الفاعل ايا كان بما يكفل امن واستقرار المجتمع. ويمكن تعريف الجريمة بشكل عام بانها هي (فعل إيجابي نص القانون على منعه . أو امتناع عن أداء فعل (فعل سلبي) أمر القانون به واعتبره جريمة وخصصت له عقوبة معينة ذات الم معين يوقع على الشخص المسؤول عنها جنائياً)^(٢٠) قد لا تختلف الجرائم البيئية عن الجرائم الاعتيادية بصورتها العامة بتوفر أركان الجريمة الثلاثة لقيامها إلا أن طابعها التقني جعلها اكثر تعقيدا وتعرف الجريمة البيئية بشكل عام (هي الأفعال المحرمة شرعا أو قانونا والتي تحدث تلوث في البيئة أو تلحق ضررا بها) وهناك صعوبة في تعريف الجريمة البيئية التي تنفرد بها بخصوصية لا تشاركها فيها الجرائم العادية لأنها مسؤوليه من نوع خاص والأضرار البيئية بسبب النشاط قد يكون مصرح به قانونا بل قد يكون احد اهم عناصر الاقتصاد التي تعتمد عليها الدولة في مواردها تكون الدولة هي صاحبه النشاط الملوث للبيئة.^(٢١)

وضع الفقهاء العديد من التعاريف للجريمة البيئية كلا حسب وجهه نظره ربما تكون مختلفة عن الآخرين فبعض من يضعها في مفهومه الواسع الجريمة والبعض يضعها في المفهوم الضيق للجريمة

حيث عرف الجريمة البيئية بعض الفقهاء هي (كل سلوك إيجابي أو سلبي عمدا أو غير عمدي يصدر عن شخص طبيعي أو معنوي يضر أو يحاول الأضرار بأحد العناصر البيئية سواء بطريقه مباشره أو غير مباشره) وهذا التعريف أغفل عنصر مخالفه النص القانون. كما عرفه آخرون من الفقهاء هو (السلوك الذي يخالف به من يرتكبه تكليف يحميه المشرع بجزاء جنائي والذي يحدث تغيير في خواص البيئة بطريقه أو غيرها مباشره أو غير مباشره يؤدي إلى الأضرار بالكائنات الحيه والمواد الحيه أو غير الحيه مما يؤثر على ممارسه الإنسان لحياته الطبيعية).^(٢٢)

وقد وضعت التشريعات العربية في الفترة المعاصرة التعريف القانوني للجريمة البيئية في موضوع البيئة وضع تعريفات للبيئة والجريمة البيئية وضعت لها المكان الواسع في التشريعات وأصدرت التشريعات الجديدة وإنشأت في بعض الدول محاكم خاصه بالبيئة ونجد أن هذه

التشريعات جميعها لها هدف واحد وهو حماية البيئة ومكافحة الجريمة البيئية ووضع الجزاءات القانونية للمخالفين .

وفقد عرف القانون العراقي الجريمة البيئية في المادة الثانية الفقرة ٢ من قانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧ قانون حمايه وتحسين البيئة بانها هي (وجود أي ملوثات مؤثره في البيئة بكميه أو تركيز واصفه غير طبيعية تؤدي بطريقه مباشره أو غير مباشرة إلى الأضرار بالإنسان الكائنات الحيه الأخرى أو البيئة التي يتواجد فيها). (٢٣)

وقد تطرقنا سابقا على أن للجريمة البيئية اختلاف عن الجرائم التقليدية ولها خصائص تميزها عن الجرائم التقليدية وذلك واضح من خلال التعريفات السابقة للجريمة البيئية نستخلص هذه المميزات التالية:

١- أن الجريمة البيئية لا تعترف بالحدود السياسية والإدارية وتكون اغلب الجرائم البيئية عابره للحدود وتكون ضحيتها أكثر من دوله لان هذا النوع من الجرائم يمس الطبيعة التي لا تعترف بالحدود التي وضعها البشر المسيطر عليها سياسيا وإداريا .

٢- تعتبر من الجرائم الإرهابية والتخريبية وجرائم الهدم والتخريب والأضرار وهذه الجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي والقانون الوطني.

٣- هذه الجرائم تعد من جرائم الخطر وهنا المقصود هو أن الفاعل غير قاصد الأضرار بالبيئة بحد ذاتها ولكن وجود أسباب أدت به بارتكاب ذلك الفعل ومن هذه الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي نجد منها ذلك النشاط على حساب البيئة مثالها عند شحة المياه يرجع الفلاحين للسقي بمياه الصرف الصحي والمبازل .

٤- الجريمة البيئية هي غالبا ما تكون في الأملاك العامة وليست الخاصة الأمر الذي يصعب تحديد المجرم المخالف وانتشار ظاهره ألا عقاب وهذه الجرائم كثيرا ما لم تجد متضرر مباشر من التلوث البيئي ويدافع عن البيئة .وقد يكون الفاعل في هذه الجرائم هو نفسه المتضرر واحتمال عدم معرفه الضحية في هذه الجرائم كما قد يتأجل تحديد الضحية إلى جيل أو أجيال قادمه غير معاصره للجريمة البيئية.

٥- صعوبة تحديد أركان الجرائم البيئية وشروط قيامها مثلا الجرائم التي تكون جرائم ضرر والقسم الأخر يكون جرائم خطر. (٢٤)

٦- أن اغلب هذه الجرائم هي مخالفات وجنح وكما موجودة في قانون حماية وتحسين البيئية في إطار التنمية المستدامة



٧- صعوبة اكتشاف الجريمة البيئية وهي تعد من الجرائم التي تتميز بعدم الوضوح أو بعدم الظهور. (٢٥)

المطلب الثالث

الحماية القانونية للبيئة

بالرغم من تأخر اهتمام الدول في مساله حماية البيئة ألا أن القانون الوضعي قد اهتم بها اهتماما بالغا ولعل ذلك راجع لكون موضوع البيئة هو من المواضيع الحديثة النشأة التي رات النور في زمن متأخر من القرن العشرين. والحمايه في اللغة تدل على (مصدر حمى حماية البيئة وقايتها من التلوث). (٢٦)

وعرف المشرع المصري الحماية في قانون حمايه البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ بانها (المحافظة على مكونات البيئة والارتقاء بها ومنع تدهورها وتلوثها أو الإقلال من حدة تلوث هذه المكونات (الهواء- والبحار- والمياه الداخلية- والتربة). الا أن المشرع العراقي لم يشر إلى تعريف حمايه البيئة كما هو الحال بالنسبة المشرع المصري لا في القانون ولا في الأنظمة والتعليمات والأوامر الصادرة والمنظمة لهذه القوانين وهذا يعد نقصا تشريعيًا. (٢٧)

وللحاجة إلى العيش في بيئة صحيه وسليمه التي أصبحت من الحاجات الضرورية العامة التي لا بد من تدخل جميع السلطات في الدولة لإشباعها حيث اصبح لزاما عليها اللجوء إلى كافة الوسائل والإمكانيات لتحقيق هذا الهدف وهذه الحماية لها أنواع مثل الحماية الدستورية و الحماية الجنائية للمشاركة في الحماية الدولية والحماية الإدارية وسائل الضبط الإداري سواء كان الضبط الإداري العام والضبط الإداري الخاص. (٢٨)

ولوجود مخاطر كبيره على الوضع البيئي وهذه المخاطر محل نقاش للعديد من دول العالم وعلى أساس ذلك تم أبرام الاتفاقيات والبروتوكولات العديدة مثل بروتوكول كيوتو واتفاقيه ستوكهولم عام ١٩٧٢ ومؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ و مؤتمر الدوحة عام ٢٠١٢ وغيرها الكثير من المؤتمرات الدولية والإقليمية حيث أشارت هذه الاتفاقيات إلى إضفاء الحماية الدولية للبيئة وإرشاد القانون الوطني لا يجاد تشريعات لحمايه البيئة في قوانينها الداخليه. (٢٩)

وبعد تأثر المشرع الوطني بالتطور الهائل الذي توصل اليه المجتمع الدولي في هذا المجال حيث ترتب على ذلك اضى المشرع الوطني العراقي الحماية الدستورية في نص الدستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ في المادة ٣٣ من الدستور أو لا(كل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة وثانيا : أنت تكفل الدولة حمايه البيئة والتنوع الأحيائي والحفاظ عليهما) و يعد هذا النص الدستوري الأول في الدساتير العراقية الذي اظفي الحماية الدستورية للبيئة بمعناها



الحالي وقت فتح الباب أمام المشرع العراقي إلى إصدار تشريعات وطنيه جديده لحمايه البيئة وأنشاء مؤسسات تنفيذيه لحماية البيئة. (٣٠)

وبعد أن شكلت حمايه البيئة قيم اجتماعيه جديرة بالحماية القانونية والمحافظة عليها وعلى عناصرها من خلال وضع القواعد القانونية اللازمة لمنع الأضرار بالبيئة وتحديد الأفعال والسلوكيات التي تعد جرائم ومخالفات بيئية والعقوبات المقررة لمرتكبيها . حيث دفعت بضرورة إصدار قوانين وطنيه و تعليمات وأنظمة لحمايه البيئة وبالتالي تحديد السياسة الجنائية ترسم معالم الحماية القانونية ضمن فروع القانون الجنائي ولا أهميه دور التشريعات الجنائية في مكافحه التلوث البيئي وأثاره الخطرة أصبحت الحماية الجنائية الموضوعية والإجرائية لحقوق الإنسان في بيئة ملثمة من الضروريات الملحة سواء كانت على المستوى الوطني والدولي . وقد افضى المشرع العراقي الحماية القانونية للبيئة وعناصرها في قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل و قانون الإجراءات الجنائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ باعتبارها جريمة اعتيادية كذلك التعليمات الكثيرة ومنها تأسيس الشرطة البيئية. (٣١)

وبعد تطور السياسة الجنائية لحمايه البيئة وكذلك تنامي الوعي البيئي بسبب التوسع في الخسائر التي لحقت بالبيئة بدا المشروع الوطني العراقي بإصدار قوانين خاصه مستقلة بذاتها شامله لكافه العناصر المختلفة للبيئة وقد جربت هذه التشريعات الأفعال التي تعد اعتداء على البيئة احد عناصرها وضع العقوبات الجزاءات لهذه الأفعال وكذلك حرص المشرع العراقي بإعطاء صلاحيه للسلطة التنفيذية بإصدار اللوائح التنفيذية للقوانين الجزائية الخاصة و يعد قانون حمايه وتحسين البيئة العراقي رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ وكذلك قانون حمايه البيئة في إقليم كردستان اهم هذه القوانين وأكثرها شموليه ووضوح وقد أضاف الحماية القانونية على البيئة في مصطلحها الحديث بالإضافة للكثير من التشريعات الخاصة بالبيئة الأخرى التي لا يسع المجال لذكرها. (٣٢)

ولتحديد نطاق الحماية الجنائية للبيئة فان المصالح التي يحميها القانون الجنائي هي قيم في ذاتها وحمايه البيئة من قبل القانون باعتبارها قيمه و لأنها هي الموضوع محل الحماية وبالرغم من ارتباط البيئة بمجموعه أخرى مهمه من المصالح بحيث توفر قدر من الحماية المشتركة في ما بينهم إلا أن البيئة باعتبارها المصلحة المحمية التي يحميها المشرع هي مستقلة أو منفصله عن باقي المصالح الأخرى والتي يحميها القانون في نصوص أخرى وهذا يبدو واضحا في الجرائم التي تنال من جسم الإنسان الصحة العامة وصحة وسلامه الحيوان اذا توجد لها نصوص أخرى لحمايتها بخلاف البيئة ولهذا فان المساس في البيئة يتوافر حتى ولو لم

يمس أي من هذه المصالح بالإيذاء أو كان المساس بالبيئة محتمل وليس من شأنه أن ينال أي منها بالاعتداء..^(٣٣)

١- الحماية غير المباشرة:

أن هذه الحماية يشكل مرحلة مهمه من الإحاطة بصور المساس بالبيئة والمحافظة على البيئة من بعض الاعتداءات التي تتال منها. ومن المؤكد أن هذه الحماية لم تكن هدفها حماية البيئة بالذات وهذه الحماية غير كافيه وغير فاعله فهي من ناحيه التجريم تجرم بعض الأفعال التي يحمي المشرع بها حقوق ومصالح أخرى قد تتطوي على حماية البيئة على نحو تبعي . وان النصوص التي يحمي بها المشرع الحق بالحياة و الرقعة الزراعية خير مثال على ذلك. وان هذه الحماية تعتبر ليست حماية اصلية للبيئة لان علة التجريم لهذه الأفعال ليست البيئة ذاتها . وقد كان من المتصور أن يقع الاعتداء على هذه الحقوق دون أن يثير هذا المساس والاعتداء بالبيئة والاطبيق النصوص العامة.^(٣٤)

لابد أن نوضح أن هذا النوع من الحماية لم تحط بجميع صور المساس بالبيئة وكذلك صعوبة أثبات العلاقة السببية بين أفعال الاعتداء على البيئة وبين النتيجة الجرمية التي تطلبها المشرع في هذه النصوص العامة والتي تبدو متعذرة في أحيان كثيرة

٢- **الحماية القانونية المباشرة للبيئة:** أن المشرع قد يحمي بنص واحد حقوق متعددة وفي حالات لا تشكل في ذلك لان العبرة بما ينشده المشرع من حمايه الذي يريد حمايتهم مهما تعددت هذه الحقوق غير أن المشاكل تظهر في حالات اذا ما كان المشرع يحمي حق معين ولكن هذه الحماية تمتد بالطريق التبعية إلى آخر ومثال ذلك الاعتداء على العرض قد ينال أيضا من حق الإنسان لسلامه جسم وهنا يجب تحديد المصلحة المحمية التي يرغب المشرع بحمايتها.^(٣٥) وقد يبدو الاتجاه الحديث في قوانين البيئة المطبقة في العراق فهي في اغلبها كانت الغاية من التجريم فيها لم تستهدف حماية البيئة وانما استهدفت هذه الحماية قيم أخرى مثل الحق في الصحة والحق في الحياة . الا ان جانب من الفقهاء الجنائي الحديث قد فرض الحماية على البيئة وعناصرها وانها هي موضوع الحماية الاول في جرائم تلوث البيئة وان المصلحة الاساسية التي يسعى المشرع لحمايتها بمقتضى نصوص التجريم الخاص بالتلوث البيئي هي البيئة في حد ذاتها.^(٣٦)

المبحث الثاني

القيم المجتمعية

تعرف القيمة بانها (هي المحرك والموجه لسلوك الأفراد وتؤثر على العلاقات التي تربطهم مع بعضهم وتكون حاكمه ضمن محيط الأسرة وفي المجتمع وهي تنظم العلاقة بين المجتمع والنظام

السياسي في زمان ومكان معين) وهذه القيم يكتسبها الفرد عبره قنوات التنشئة الاجتماعية وتكون مختلفة باختلاف المجتمعات. وهي أما أن تكون قيم سلبية أو تكون قيم إيجابية حسب انعكاسها على المجتمع ونظامه السياسي و يعتبرها البعض هي اهم المعايير المساهمة في تقويم وبناء الشخصية في الفرد وتعريفهم الطريق القويم والطريق الفاضل وتشير القيمة الاجتماعية إلى مجموع المعتقدات التي يعتقد بها الأفراد بقيمتها ويلتزمون بها وبمضامينها. (٣٧)

الفرع الأول: ماهية القيم

تعتبر القيم الاجتماعية جانب رئيسي من جوانب ثقافه أي مجتمع بل و يعتبرها البعض هي لب الثقافة وجوهرها وهذه القيم هي من تحدد وتنظم النشاط الاجتماعي لا افراد المجتمع فان لكل مجتمع طريقه معيشيه تحدها فلسفته في تحديد طريقه عيشته في أي فترة من تاريخه والمجتمع هو الذي يحدد تصرفات الأفراد بشكل عام وان تكامل البيئة الاجتماعية في أي مجتمع يعتمد بشكل كبي على ما يسود هذا المجتمع من قيم مشتركة بين أفراده و على انتشار درجات الوعي والإدراك لتلك القيم ولا يمكن تصور مجتمع من دون وجود قيم ومعايير وبدونها تكون الحياه الاجتماعية مستحيلة. وللقيم في اللغة عده معان تأتي بمعنى التقدير قيمه هذه السلعة كذا أي تقديرها كذا و تأتي بمعنى الثبات على امر كما يقال فلان ما له قيمه. (٣٨) كما تأتي بمعنى الاستقامة والاعتدال كما في محكم الكتاب الكريم. (إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ) أي يهدي للأمر الأكثر قيمه أي الأكثر استقامة (٣٩)

وقد يعرف القيم مجموعته أخرى من الباحثين بانها (هي مجموعته من المعتقدات التي تتسم بقدر من الاستمرار النسبي والتي تمثل وجهات للأشخاص نحو غايات أو سائل لتحقيقها أو أنماط سلوكيه يختارها ويفضلها هؤلاء الأشخاص بديل اللي غيرها). أما التعريف الإجرائي للقيم فهي تعني مجموعته من القواعد والتنظيمات الضوابط التي يلتزم بها الفرد والمجتمع وتنظم حياته بصوره مثلى والقيم: هي الأحكام العقلية والوجدانية والمعتقدات المتعلقة بفكرة أو موضوع أو موقف وهي وجهات لسلوك الأفراد والجماعات (٤٠)

المطلب الأول: خصائص القيم المجتمعية

للقيم مجموعته من الخصائص وهي

- ١- القيم معرفه أخلاقية تعبر عن فكره مثالية
- ٢- أنها معرفه فلسفيه تتبع الطبيعة الفلسفية لظاهرة القيم من طبيعتها على أنها تصور. (٤١)
- ٣- لها معان مجردة وبالتالي يجب أن تصبح موجه للسلوك حتى يمكن اعتبارها قيم
- ٤- تتضمن هذه القيم نوع من الحكم والراي على موقف ما أو شخص ما أو بمعنى معين

- ٥- ولا يمكن قياسها كما تقاس الموجودات في الطبيعة والمادية
 - ٦- تتصف هذه القيمة القابلة على التغيير بالرغم من أن لها قابلية على الثبات النسبي إلا أن الظروف الاجتماعية قابله على تغييرها لأنها نتاج لها
 - ٧- تتسم القيم بالنسبية من حيث المكان والزمان
 - ٨- تعتبر القيم الاجتماعية والشخصية في الإنسان هو من يحمل القيمة ويخضعها عن الأشياء وكذلك تكون اجتماعيه تتطلب موافقه اجتماعيه لإقرارها.
 - ٩- للقيم معرفة لها صفة العمومية فهي عامة وتشمل اغلب فئات المجتمع.^(٤٢)
- ومن خلال استعراض خصائص القيم يتضح لنا أنها نتاج المجتمع الذي يحميها من خلال تنظيمها وجماعاتها المختلفة . وان هذه القيم موضوعية تؤثر في السلوك وتعمل على توجيهه وبما يتفق مع السلوكيات الإيجابية كما أنها مترابطة وتحمل بناء هرمي أو السلم القيمي كما يسميه البعض وهي تتحرك وتكون متغيرة ببطء.

المطلب الثاني

مكونات ومصادر القيم الاجتماعية

الفرع الأول: مكونات القيم

- تحتوي القيمة على ثلاث عناصر وصعوبة فصل أحدهما عن الأخرى فهي تتداخل وتعتبر في النهاية عن وحده الإنسان والسلوك وهذه العناصر هي
- أولاً المكون المعرفي:** ويتضمن هذا المكون الإدراك موضوعها وتميزها عن طريق العقل والتفكير من حيث الوعي بما هو جدير بالرغبة والتقدير ويمثل أفكار الفرد ومعتقداتهم وأحكامه معلوماته عن القيمة.
- ثانياً-المكون الوجداني:** ويشمل هذا المكون المشاعر والأحاسيس الداخلية والانفعالات وعن طريقه يميل إلى قيمه من القيم المبينة وفي هذا الجانب يشعر الفرد بالسعادة عند اختياره القيمة والتمسك بها .
- ثالثاً-المكون السلوكي :** وهذا الجانب ما يظهر فيه القيمة حيث الترجمة القيم إلى سلوك ظاهري ويتصل هذا بجانب ممارسه القيم والسلوك الفعلي وتقف القيم في هذا المكون كمتغير وسط ومعيار مرشد للسلوك أو الفعل.^(٤٣)

الفرع الثاني: مصادر القيم

أولاً: الدين: في واقعنا الإسلامي يكون الدين الإسلامي في الكتاب الكريم والسنة النبوية هو أكبر مصادر القيم الفاضلة والحميدة وأساس الأخلاق والقوانين والشرائع المؤثرة في طريقه وأخرى في القيم الاجتماعية

ثانياً التراث الإنساني العالمي: بسبب الاتصال بين أجزاء العالم التطور التكنولوجي أصبحت من السهولة انتقال القيم من منطقته لأخرى وقد جاءت لمجتمعنا العراق الكثير من القيم الإيجابية والسلبية من غير العالم الإسلامي ومنها إيجابيه في التخطيط والمنحى النظامي ونظافة البيئة والقيم سلبيه مثل التفكك العائلي وفك الروابط الأسرية والاجتماعي.

ثالثاً: العصور الجاهلية القديمة: كثير من القيم لا تزال موجودة ومنتشرة في الوقت الحالي كانت سأنده في العصر الجاهلي مثل قيم النخوة والشجاعة وأغائه الملهوف منها القيم السلبية مثل القبلية والعصبية والأخذ بالثأر.

رابعاً: العادات والتقاليد الاجتماعية: وتعد هذه من المصادر المهمة من مصادر القيم الاجتماعية بالرغم من أنها تحتم بماضي المجتمع.^(٤٤)

خامساً: العرف: وهو اعتياد الناس على سلوك معين في تنظيم ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية بحيث ينشا منه قاعده يسود الاعتقاد بضرورة الالتزام بها ويعد مصدر من مصادر القانون المدني وكذلك هو مصدر مهم من مصادر القيم في المجتمع وهو مصدر لزام للقيم واصل اكتسابها ويجب أن لا يكون العرف مخالف للتشريع وان العرف والقيم يلتقيان في السلوك.

سادساً: القوانين: أن الأوامر والنواهي التي يتضمنها خطاب المشرع الجزائي والتي وضعها البشر انفسهم لتنظيم حياتهم الاجتماعية والمحافظة على الحقوق والحريات في نشر العدالة والمساواة وقد جرم المشرع العراقي أفعالاً تمس القيم انطلاقاً من السياسة الجزائية للمشرع في الحفاظ على حياة الأفراد وحقوقهم حرياتهم والتي تمثل قيم عليا وان تغيير القيم له انعكاس على تعديل القوانين بما ينسجم مع تلك القيم والعكس صحيح وقد يلجا المشرع إلى أن يبدل القانون الجزائي لكي يستجيب لمتطلبات المجتمع من تبني قيم إيجابيه جديده لم تكن موجوده سابقا وبالتالي يكون القانون مصدر القيمة الاجتماعية لان النص الجزائي عندما يؤكد على قيمه معينه التعاون مثلاً يعطيها قوه قانونيه ملزمه.^(٤٥)

المطلب الثالث

وظائف وتصنيف القيم

للقيم وظائف متعددة وكذلك للقيم تصنيفات:

الفرع الأول: وظائف القيم الاجتماعية: للقيم كثير من الوظائف بس تخلص منها أهمها

- ١- القيم رموز أو صور المجتمع في عقول الأفراد هي توجه السلوك بطريقة مختلفة.
- ٢- المساعدة في اختيار التوجه السياسي على الآخر.
- ٣- تساعد الأفراد والمجتمعات في تقديم الحكم على أفعالنا والآخرين.
- ٤- تخبرنا عن توجهات الآخرين والاستفادة منها وتخبرنا عن القيم والمعتقدات والاتجاهات والأفعال التي تستحق تحري.
- ٥- هي المدعمة للأنظمة الاجتماعية وهي التي تحافظ على النظام الاجتماعي وذلك من خلال ما تفعله زيادة التماسك والانتظام في الإطار الاجتماعي.
- ٦- القيم هي تستمر من خلال التاريخ و تحافظ على هوية المجتمع.^(٤٦)

الفرع الثاني: تصنيفات القيم: يصنف العلماء والباحثون القيم من العديد من التصنيفات بتعدد الأفكار والدراسات التي تتناول هذا الموضوع فهي تصنف إلى أسس عديده المحتوى والشده والشكل القصد والدوام والتنظيم حيث تصنف القيم على أساس محتوى القيم على أساس المحتوى وأساس الموضوع إلى

- ١- **القيم النظرية:** وهي اهتمام الفرد وميوله لاكتشاف الحقيقة والذين يحملون هذا النوع من القيام هم الفلاسفة والعلماء
- ٢- **قيم اقتصادية:** وهي اهتمام الأفراد وميولهم إلى ما هو نافع .ويتميز الاشخاص ونظرتهم العملية . والذين يحملون هذا النوع من القيم هم رجال الأعمال .
- ٣- **القيم الجمالية:** اهتمام الفرد وميوله إلى ما هو جميل من ناحية الشكل والتنسيق وهم الأشخاص المرتبطين بالفني والابتكار والجمال والأبداع الفني.
- ٤- **القيم الاجتماعية :** ويعبر عنها اهتمام الفرد وميوله إلى غيره من المجتمع والناس هو يحبهم ويميل إلى مساعدتهم ويتميز هؤلاء بالعطف والحنان وخدمه الغير وليد تساعد هذه التصنيفات تذكرها على شكل مختصر كيف تصنف على أساس القصد إلى القيم قيم وسائله وقيم غائيه وكذلك وتصنف على أساس العمومية إلى الشيوخ والانتشار أي إلى قيم عامه قيم خاصه وكذلك وتصنف على أساس الوضوح إلى قيام ظاهره (صريحه) وقيم ضمنيه وكذلك تصنف على أساس الشده إلى قيم ملزمه وقيم تفضيليه وقيم مثاليه. وأيضا يمكن تصنيفها على أساس الدوام إلى قيم دائما وقيم معبره وعلى أساس المستوى إلى قيم المستوى الأول وقيام المستوى الثاني.^(٤٧)

المبحث الثالث

حماية البيئة قيمه من قيم المجتمع

المطلب الأول: القيم البيئية

يمكن تعريفها بانها هي (الأحكام العقلية والوجدانية والمعتقدات المتعلقة بمكونات البيئة الطبيعية والإنسانية الموجهة لسلوك الإنسان نحو البيئة وهي معايير لسلوكهم، وعليهم الالتزام بها ضمن إطار أهداف المجتمع المنسجمة مع معتقداته الإسلامية). وتتمثل هذه الدراسة بالقيم التي اشتملت عليها أداة الدراسة، ضمن المجالات التالية: حماية البيئة من التلوث، المحافظة على التوازن البيئي، النظافة والصحة العامة، ترشيد الموارد البيئية واستثمارها، التقدير البيئي.

وقد عرف رشاد احمد- القيم البيئية (الأحكام التي يزرعها الفرد سواء تفضيل أو عدم التنظيم الموضوع معين سواء كان مرتبط أو غيره في ضوء تقييمه لهذه الموضوعات) كم يأذن فيها. هناك مجموعه من الخصائص تميزها عن غيرها من أنواع القيم الأخرى وتوضح أهميتها في المحافظة على البيئة التدهور والاستنزاف وتعد القيم البيئية من أبعاد الوعي البيئي وساعد على فهم علاقة الإنسان بالبيئة وتوجيه سلوكه. وهذه الخصائص هي

أولاً- هذه الخصائص مكتسبه وتشمل في جوهرها نتائج فردي واجتماعي يحظى بقبول الجماعة ثانياً - هي مجموعه أحكام معيارية للمجتمع والفرد على مكونات البيئة وتحدد اختياراته على نحو إيجابي أو سلبي للسلوك الذي يسلكه تجاه البيئة.

ثالثاً - تكون هذه القيمة محركات ودوافع تدفع الإنسان يتفاعل مع البيئة بحكمه والمحافظة عليها رابعاً- للقيم البيئية موقف. أي أن هناك دوافع تامنا ورائحه كامل أفراد بشأن القضايا البيئية خامساً- يمكن أن يتم ترتيب هذه القيم في تنظيم هرمي تكون فيها القيم الأكثر في قمة الهرم أما باقي القيم تأتي بالترتيب حتى تكون في اقلها أهمية في قاعه الهرم وهذا التنظيم ليس جامدا وإنما يمكن تعديله تبعاً لمستوى وعي الأفراد وادر اكهم والخبرة الإنسانية ويمكن تصنيف هذه القيمة إلى عدة تصنيفات وباختلاف هذه التصنيفات في طرح هذه القيم إلا أنها جميعها تركز على جملة من النقاط المهمة.

١- حماية البيئة من التلوث و استغلال الثروات الطبيعية استغلال رشيدا دون أفرراط و المحافظة على الثروات مثل الهواء التربة الماء و المحافظة على نظافة و المسؤولية تجاه البيئة^(٤٨).

هناك عدة أسس تعتمد عليها القيم البيئية

١-الصدق مع النفس نحو العمل في مواجهه المشكلات البيئية بالفعل وليس بالأقوال



٢- الحفاظ على استخدام الموارد البيئية وعدم الإساءة للبيئة

٣- التدريب الجيد على استخدام الإمكانيات المحيطة وتوظيفها في مواجهه المشكلات البيئية

٤- اشتراك الفعلي في برامج حماية البيئة وحث الآخرين على بذل الجهود لمواجهه المشكلات البيئية.

٥- الاتصال بأصحاب القرار بالمجتمع والقدرة على عرض المشاكل البيئية عليهم وكيف يمكن مواجهتها من خلال جهة مشتركة ما بين أصحاب القرار والمجتمع.

٦- توعيه لأفراد المجتمع الذي تصدرنهم تصرفات سلبية تجاه البيئة أو تكون معرفتهم محدودة في أهمية البيئة والحفاظ عليها.

٧- توظيف الآراء المعارضة لحمايه البيئة لخدمه قضايا البيئة من خلال نماذج أو مشروعات واقعيه مع التعامل مع هذه الآراء باحترام^(٤٩).

أن القيم البيئية التي يمكن أن يكتسبها الفرد من قبل الكثير من الجهات خلال فترات حياته وتواجدها تساعدنا على فهم البيئة وتحقيق التوافق بين الفرد والبيئة وتعتبر الموجه لسلوك الأفراد ويساعدهم على تجنب حدوث أي مشاكل البيئة تتميه القيم البيئية للفرد باستمرار ويغير من سلوكياته ويدفعه للمشاركة في الخطط والنشاطات المتعلقة بالبيئة عن قناعه ويكون اكثر حماس ورغبة في القيام بهذه النشاطات ويشجع الآخرين عليها لاسيما أن التشريعات والقوانين ورغم الدور الكبير الذي تلعبه في ردع السلوكيات السلبية إلا أنها غير قادره على تحقيق ذلك لان التزام الفرد فيها يكون لتجنب العقاب فقط .

المبحث الثالث

المطلب الثاني: إثر القيم على سلوك الأفراد

يعرف السلوك الإنساني بانه (هو كل أوجه نشاط الفرد التي يمكن ملاحظتها سواء بالأدوات القياسية أو بدونها مثل الحركة الفردية وإيماءاته وطريقة استخدام اللغة وتخيلاته ودوافعه وإدراكه وقدراته....الخ) وقد قسم العلماء السلوك الإنساني إلى موضوعات رئيسيه يدرسون في كل موضوع بشكل منفصل وله اسم المعين ولكن يجب أن نوضح أن لا وجود لأي من هذه العمليات منفصلة أو مستقلة عن بعضها لان السلوك الإنساني هو التفاعل بين هذه العمليات جميعا كل عمليه تؤثر في الأخرى وتتأثر بها.

ويتميز سلوك الإنسان بخصائص هي

أولاً: متانه تكوين سلوكه العصبي والارتباط الشديد بين أعضائه مع بعضها البعض



ثانياً: حدة ذكائه وقوه استعداده للإحساس الدقيق والتفكير السليم وبالتالي يتفوق سلوك الإنسان على غيرهم من أنواع الحيوانات العليا.^(٥٠)

تعتبر القيم هي اللاعب الأبرز في سلوكيات الأفراد وكذلك ردود فعل بل هي التي تشكل طريقه حياتنا ويرجع الاختلاف بين الناس إلى منظومه القيم التي يحملها الأفراد كل فرد من الأفراد لديه منظومه قيم تشكل هذه المنظومة شخصيه الفرد و ترسم ملامح الهوية الذاتية للفرد. وتتسم هذه القيم في مرحله مبكره من مراحل حياه الفرد وتتشكل هذه القيم أثير بمنظومه القيم من الأسرة تتأثر مع تقدم العمر بقيم القبيلة ومن ثم الأصدقاء وبذلك يكون للمجتمع منظومه من القيم تشكل هذه القيم ثقافه وسلوكه وتقاليده وعادات وهذه القيم في حاله زرعها في قلب الأفراد وجدانهم فانه يكون نظام حراس عقلي يحفظ وجودها يسمى بالمعتقدات وهذه المعتقدات تحشد الأدلة والشواهد والأسباب لأثبات وجود هذه القيم .وبالتالي في حاله إرادة تغيير المجتمع أو الأفراد لا بد من العمل على تغيير القيم التي يؤمن بها هذا المجتمع وهذا ما يحدث بهم من مستويات كبيره فالأعلام يساعد في نشر القيم التي تغير سلوك الإنسان في المجتمع.^(٥١)

وبالتالي نجد أن للقيمة تأثير واضح في سلوك الأفراد وهو من يحدد تصرفاتهم وتعتبر هي المحرك والموجه لسلوك الأفراد وتؤثر على العلاقات التي تربطهم مع بعضهم وتكون هذه القيم هي الحاكمة ضمن محيط الأسرة في المجتمع.

وتعتبر القيم وخصوصا القيم الدينية دوافع محركه للسلوك ومحدده لهذا السلوك و من الأبعاد المكونة للشخصية التي تلعب دور مهم وفاعل في تكامل تلك الشخصية و يمكن الاستعانة بها لفهم سلوك الأفراد وعليه تبرز أهميه القيم التي تستند لمبادئ وأخلاق الضابط لسلوك الفرد تعتبر مؤثر إيجابي للحكم المسبق علي السلوك وهي تعدل الدوافع الذاتية وضبط سبل الحياه العملية لاستقامة السلوك والشعور بالسعادة الرضا.^(٥٢)

المطلب الثاني

أثر وتأثير قيم المجتمع في صياغة السياسة الجنائية

تعرف السياسة الجنائية بانه (مجموعه من الوسائل التي تتخذ في وقت معين في بلد ما من اجل مكافحه الإجرام فيه).^(٥٣) وللسياسة الجزائية فروع وهي (سياسه التجريم. سياسه العقاب. سياسه الوقاية والمنع) حيث تتضمن سياسه التجريم بيان القيم والمصالح الجديرة بالحماية الجزائية من خلال استظهارها والكشف عنها و توضيح بيان الأفعال التي تهدد تلك القيم و المصالح المعتربة و تجريم هذه الافعال. كما تحدد سياسة العقاب والتدابير والعقوبات اللازمة لكل جريمة حيث يضع المشرع في حسابه وتقديراته أهميه القيم التي تسود المجتمع كلما

كانت هذه القيم عظيمه لدينا نالت مراتب عليا من الحماية الجزائية وبالتالي تفصح عن عقوبات على من يرتكب أفعال تنتهك القيم. وان قيم المجتمع لها دور كبير في الوقاية من الإجرام فهي تعتبر أداة من أدوات الضبط الاجتماعي وتعتبر هذه السياسة الجنائية عن الأهداف التي يبغى تحقيقها وتتأثر بالقيم السائدة في المجتمع.^(٥٤)

وان كل تشريع جزائي لم يكن محل قبول مهما كان الطبيعة ما لم يكن نابعه من قيم المجتمع الذي تحكمه و تسير أمره وان أي تشريع لم يكن مبني على قيم أو قيمه واحده للمجتمع مهما فرضت بالقوة فأنها تبقى معزولة عن وجدان هذا المجتمع. وليس لها تقديران قبله وبالتالي فان لقيم المجتمع الدور الأساسي في سياسه التجريم لأنها تقدم رؤيه واضحه لما ينبغي أن يكون عليه أي تشريع من أصاله القيم.^(٥٥)

وبما أن الجريمة تشكل عدوان على قيم المجتمع وأخلاقه لا يمكن أن تتصور مجتمع إنساني أن يتجرد منها وان التجريم يتوقف على سياسه المشرع الذي يتخذ هذه السياسة على وفق معايير متعددة تحكمها عناصر مختلفة أهمها قيم المجتمع السائدة في القيم الذي يرغب هذا المشرع في ترسيخها في المجتمع. بالإضافة للدين والأخلاق والسياسه.^(٥٦)

ولهذه السياسة الجزائية أهداف تسعى لتحقيقها من خلال الاعتماد على قيم معينه ومكافحه قيم أخرى عن طريق سياسه التجريم والعقاب فهي تسعى لتحقيق قيم قانونيه مثل تحقيق العدالة وكذلك المنفعة الاجتماعية معا كهدف لسياسه الجزائيه.^(٥٧)

ونتيجة من ما تقدم يجب أن يكون التشريع الجزائي ذا صلة وثيقه بالقيم السائدة في المجتمع وعقيدة ذلك المجتمع وله معرفه تامه بالثقافة والقيم التي تأسست عليها ليجعلها مرجع في التجريم والعقاب وبالتالي يجب أن يتكون القوانين والتشريعات ذات صلة بالموضوع ويجب أن يتضمن خطاب المشرع أوامر ونواهي منسجمه مع القيم الإيجابية وتفرض جزاء لمن يعتدي عليها.^(٥٨) وهذا يستوجب أن تكون نصوص التجريم تواجه ضد الأعراف الفاسدة والقيم السلبية التي تنشئ من الطائفية والعرقية والنزاعات المسلحة وهذه هي العقوبة الزاجل اليمن يرتكبها والهارد عن عام وبالتالي فان السياسة التجريم لها دور في حمايه القيم الإيجابية وكذلك محاربه ومواجهه القيم السلبية في المجتمع من خلال فرض الحماية القانونية على تلك القيم.^(٥٩)

ولقيم المجتمع هدف من وراء توجيه السياسة الجزائية نحو عقاب معين. وهذا الهدف وإصلاح الجاني من خلال تقويم سلوك هو علاجه وحتى يعود يحترم قيم المجتمع الذي هو جزء منه والعودة كعضو صالح في الحياه الاجتماعية ونافع لقيمها . وقد يعطى المشرع السلطة واسعه للقاضي لأجل الوصول إلى الأصلح والأنسب وظروف الجريمة ومصلحه المجتمع.^(٦٠) وقد فتح



المشرع باب التسامح والتصالح بين المتخاصمين من اجل ترسيخ قيم التسامح وبث روح الألفة والمحبة بين أفراد المجتمع ألا في حاله الجنايات فان المشرع لا يسمح بالتصالح وهو عكس الشريعة الإسلامية التي تامر بالتصالح والعفو والتوبة عن كافة الجرائم. المشرع قد اقرن جميع تشريعاته بجزاء يوقع على من يخالفها وذلك لإجبار الفرد على احترام القيم المجتمعية التي تضمن لهم حياة افضل. كما يقوم المشرع بتجديد العقاب أو الإعفاء منه من اجل إرساء نظام وهي معينة في المجتمع لاعتبارات وحالات معينة مثل مبادرة الجاني إخبار السلطات المختصة عن الجريمة.^(٦١)

والسياسة العقابية وما ينتج عنها من نظام عقابي هي في الحقيقة وسيلة لحماية مصالح وعلى راسها قيم المجتمع وذلك لمن تنفع معه وسائل الإصلاح والتهديب.^(٦٢) وقد يتضح دور المشرع الجزائي في تحديد القيم الاجتماعية الجديدة بالحماية الجزائية ويختار له جزاء ألا صلح والأقرب تعبيراً لهذه القيم في العقاب الرادع موضع ثقة المجتمع لذلك يجب أن يكون العقاب له دور ادعي خاص بالصلاح الجاني ورد أي عام يساهم في احترام القيم المحمية من قبل المجتمع. كما يجب أن يكون الفهم لا ينحصر دور القانون في معالجه الانحراف ومقاومه الإجرام بالجزاء فقط أن القاعدة الجزائية حين تخاطب الأفراد فأنها تفرض عليهم تسليف بفعل او الامتناع عن فعل يؤدي لترسيخ القيم الحميدة التي تصب في صالح المجتمع و تزوده بالمبادئ الأخلاقية والاجتماعية التي تحمي المجتمع والفرد. وبالتالي فانه تهديد الفرد بالعقاب أداة ضغط على الفرد الالتزام بأحكام القانون والتي تعكس حاتم من قيم المجتمع الذي يطبق فيه ذلك القانون.

وبما لا يدع للشك فان العقوبة رده فعل اجتماعيه على الاعتداء على القيمة التي يتضمنها القانون وبالنتيجة تكون الجريمة خروج عن تلك القيم الإيجابية المعتبرة في بلد المعين وزمن المعين.^(٦٣)

وبما أن سياسة الوقاية والمنع هي احد فروع السياسة الجزائية وهي (مجموعه من التدابير الوقائية التي يجب أن تتخذ لمنع حدوث الجريمة وبخاصه لدى الأشخاص ذوي الميول الإجرامية الخطرة والذين تنذر حالتهم الاجتماعية بارتكاب الجريمة في المستقبل).^(٦٤) وتدخل السياسة الوقائية ضمن السياسة الاجتماعية ما سياسه المنع في هي داخله في السياسة الجنائية والمنع ثلاث محاور أما أن يكون منع (نصي) أو (منع عن طريق العقاب) والمحور الثالث هو (المنع عن طريق التدابير).^(٦٥)

وان للسياسة الوقائية هدف قبل وقوع الجريمة هو العمل على توفير الظروف والعوامل لعدم ظهور السلوك الإجرامي وهو العمل الوقائي من اجل تحقيق ذلك نجد من الضروري صهر قيم

الأفراد ضمن معايير المجتمع الذين ينتمون اليه وبالتالي يقضي تدخلت سريع حتى يتجاوب الأفراد مع القيم المجتمعية وتنشأ قواعد قانونية تتفق مع القيم وبالتالي تخضع لها الأفراد طوعيا ولا يمكن للسياسة الوقائية أن تنجح ما لم يتم تحديد القيمة المعتبرة الجديرة بالحماية الجزائية تحديدا دقيقا وترتبط السياسة الجزائية بالقيم الاجتماعية.

أما السياسة الوقائية في مرحله ما بعد وقوع الجريمة فأنها تتجه إلى تحقيق أهداف محدد له ضمان تنفيذ العقوبة بصورة انسانية.

نتيجة لما تقدم فان هناك ارتباط بين السياسة الوقاية والمنع وقيم المجتمع موفره ظروف اجتماعيه ملائمه لعلاج أسباب السلوك الإنساني المنحرف والمتمثل بالجريمة. وقيم المجتمع تعمل مع القاعدة القانونية جنبا إلى جنب في ضبط المسار البشري أي أنها توجه سلوك الأفراد بما يتفق والقيم الاجتماعية والقاعدة الجزائية الموجهة للسلوك اشتراك بين القوتين هو مثير في الوجدان الإنساني اعمق انفعالاته وهو غير غافل عن ضعف وحاجته. (٦٦)

المطلب الثالث

تحديات بناء القيم وأثرها في مكافحة الجريمة البيئية

يعتبر بناء قيم المجتمع في أي بلد ما هو تحديا كبيرا ومحوريا يتجسد أولا في وجود إرادة نخويه وسياسيه تؤكد على ضرورة إعادة بناء القيم وما يتلائم مع مرحله التغيير المفترض وفرض معادله تمازج بين القيم المتجددة والراسخة والتقليدية والقيم الجديدة الخروج بنتائج إيجابيه تنعكس دورها على استقرار المجتمع العراقي وهذه التحديات يمكن تقسيمها على النحو التالي

أولاً- التحدي السياسي: وهو ابرز التحديات التي تواجه بناء القيم الإيجابية في المجتمع العراقي ويمثل هذا التحدي المرتب بغياب وهشاشه الثقافة السياسية والاجتماعية التي تركز لقيام العمل السياسي الإيجابي والمبادئ المواطنة والمسؤولية و السلوك الانتخابي الواعي وتكرس وشيوع القيم المختلفة من الفساد السياسي والمالي وغلبت العلاقات الشخصية والمحسوبية و تضاؤل فرص الإصلاح والتغيير المطلوب وانشغال السياسيين بمصالح أحزابهم والانتفاع الشخصي ما شكل فرعون سياسى. في أجواء العمل السياسي جردت المجتمع من القيم السياسية الرصينة والفاعلة وهو غير مدرك لفاعليتها وقيمتها. (٦٧)

هناك مسالة أخرى تؤثر على قيم المجتمع و شكل التحدي للاستقرار السياسي العراقي خصوصا بعد عام ٢٠٠٣ قبل النخب السياسية وهي التوافقية السياسية بدلا من كونها أداة المجتمعات التعددية قدام منعكسه الأداء السياسي الطبقة السياسية على الاستقرار السياسي الذي ينسحب بشكل أو باخر على النسيج الاجتماعي في المحاصصة الطائفية والسياسية أدت إلى

تحديد قدره النظام السياسي على الأفعال المؤثرة في صياغه القرارات الاستراتيجية وبالتالي قد ينعكس على الوحدة الوطنية والأمن الوطني بحر الفضاء هي الغالبة وبالتالي تؤثر على القيم الاجتماعية وضرب هذه القيم وانتشار الجريمة وضعف مواجهتها وانشغال الأجهزة المختصة بالصراعات السياسية اضعف هذه الحماية القانونية للقيم الاجتماعية.^(٦٨)

ثانياً: التحدي الاقتصادي: هناك علاقه وثيقه بين العامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي فان كل التغيرات السياسية في العراق وتعدد سلطه القرار الحكومي وغياب القيادة الموحدة والراس الواحد للسلطة بدون مؤسسات فاعله للديمقراطية قد كون صدمه عنيفة مفاجئة أثرت بشكل كبير على عمليه التنمية الاقتصادية وذلك للفشل المخططين والمنفذين في انفاق الدولة .اضافه إلى ذلك هناك ازمه توزيع الثروات وعدم قدره السلطة السياسية علي خلقنا عدد الأفراد بالتوزيع العادل وهذا ينعكس على الاستقرار السياسي وبالتالي ينعكس على حماية القيم و تدني المستوى المعاشي لغالبية افراده.^(٦٩)

وللقيم دور رئيسي في مكافحة الجريمة والوقاية منها في توجيه المواطن وكذلك يجب التلاحم بين الأفراد مع الشرطة لتحقيق الواجب و منع الجريمة وللمواطن دور إيجابي وأساسي يتوجب عليهم القيام به ولا يقل أهميه عن دور الشرطة في تحقيق الأهداف ومنها الجريمة في اطار واحترام التشريعات والتعليمات والعلم والعمل علاء عدم الخروج على نصوصها أو مخالفتها الاستجابة للأوامر والنواهي لحفظ النظام والسكينة حيث يعمل الأفراد في المجتمع وفقا المقنن يكررونه ويرغبون به لانهم يريدون الاتساق معه.^(٧٠)

الخاتمة:

خلاصه القول إن قضية حماية البيئة فرضت نفسها على الجميع فقد حظيت باهتمام دولي كبير كونها تراثا إنساني مشترك. ويتجلى هذا الاهتمام على كافة المستويات والمؤتمرات الدولية العالمية المنظمة للبيئة بكافة جوانبها وحمايتها وترسيخ تلك المبادئ الدولية الإرشادية التوجيهية والتي تركت للدول سلطه تنظيمها وحمايتها داخليا. واعتبارها قيام جزيرة بالحماية وتأثير تلك الحماية القانونية على قيم المجتمع والبيئة وخلصه بحثنا في نهايته هو جملة من النتائج والتوصيات ونعمل على أخذها بنظر الاعتبار في حماية البيئة .

الاستنتاجات:

١- للعقاب دور كبير في ترسيخ القيم المجتمعية بما فيها القيم البيئية وبالتالي له تأثير كبير في المحافظة على القيم وحمايتها



٢- لسياسة التجريم الدور المهم في الحماية القانونية للبيئة وبالتالي لها دور كبير في حماية القيم البيئية وباقي القيم وترسيخ القيم الإيجابية ومواجهه القيم السلبية مثل تجريم المشرع الامتاع عن أغاثه الملهوف من كارثه أو المجني عليه من جريمه.

٣- للسياسة الوقائية الدور الأهم في حماية القيم البيئية والاجتماعية لما لها من أهمية في درء خطر الجريمة والعمل على عدم حدوث التجاوز على القيم البيئية واحترامها ومواجهه القيم السلبية.

٤- أن قيم المجتمع هي من توجه السياسة الجزائية للمشرع وهذه السياسة بفروعها الثلاثة هي من تحدد مفهوم الحماية القانونية وبالتالي فان القيم لها تأثير على نوع الحماية القانونية وقوتها

٥- بما أن القانون هو أحد مصادر القيم فان للقانون تأثيرا في إيجاد قيم وحماية القيم المعتمدة والمحافظة على القيم الإيجابية ومواجهه وأضعاف القيم السلبية والقانون هو من يحمي القيم وبالتالي استمرار مواجهه القيم السلبية يرسخ القيم الإيجابية وكذلك يرسخ مواجهه القيم السلبية عند الافراد.

٦- عندما يؤثر القانون في ترسيخ القيم الإيجابية ومحاربه السلبية فانه يؤثر على سلوك الأفراد وتضافر السياسة الجزائية والاجتماعية في ترسيخ القيم العامة بما فيها القيم البيئية.

٧- القيم البيئية هي من القيم الإيجابية التي أوجدها المشرع وفرض الحماية القانونية عليها وهي قيم حديثه النشأة بمفهومها الحديث فرضتها القوانين والمؤسسات الدولية فرضت وجودها التشريعات الوطنية كما قد أوجبت وجودها الحاجة والتحدي.

٨- الحماية القانونية ضرورية جدا لتوجيه أفعال الأفراد وضمان استقرارهم سواء أفراد ومجتمعات وضع قيود على كل الإساءات الواقعة من الأفراد والمجتمعات

٩- وجود الحماية القانونية هي للتوافق بين القيم المختلفة بما يسمح للناس الذين يختلفون في أولوياتهم الأخلاقية والسياسية والاجتماعية في العيش معا.

١٠- كلما كانت هذه القيم عظيمة لدينا نالت مراتب عليا من الحماية القانونية الجزائية وبالتالي تفصح عن جزرات ضد من ينتهك تلك القيم .

١١- بالرغم من الكم الهائل من الحماية الموضوعية للبيئة في القانون العراقي إلا أن هناك قصور في السياسة الإجرائية للبيئة وفرض الجزاءات القانونية على المخالفين لوجود ضعف عام في تطبيق القانون وعدم اهتمام السلطة التنفيذية والقضائية في مجال الحماية البيئية وبالتالي ينعكس على ضعف القيم الاجتماعية وترسيخها في المجتمع وفي نفوس الأفراد .

التوصيات:

- ١- تشجيع التعاون الدولي فيما يتعلق في حماية البيئة لما للتلوث البيئي من تأثير كبير عابر للحدود والتعاون مع الدول المتضررة من التلوث البيئي من دول الجوار.
- ٢- تعزيز القيم البيئية في نفوس الأفراد وخصوصا في الأعلام. حيث يكون للأعلام دور كبير في وقاية المجتمع من الانحراف وتقليل الجريمة والوقاية منها وخصوصا الجريمة البيئية التي لا يعرفها اغلب الأفراد .
- ٣- اتباع سياسة جنائية وقائية لمواجهة الجريمة البيئية واستخدام وسائل الضبط الإداري والضببط الاجتماعي لترسيخ تلك القيم لحماية البيئة العراقية واعتماد مبدأ الوقاية وهو من المبادئ العامة للقانون الدولي واستخدام وسائل تطبيق هذا المبدأ مثل تقييم الأثر البيئي والترخيص الإداري وهناك فرق كبير بين استخدام الأساليب الوقائية من الأساليب العلاجية
- ٤- تنظيم حملات لتعزيز التوعية ونشر القيم البيئية فيما بين المجتمعات المحلية والمنظمات الغير حكومية والقطاع الخاص وكذلك المنظمات التجارية والصناعية. مثل حملة حماية بيئة الأهوار العراقية التي أطلقها منظمات مجتمع مدني وشخصيات فاعله في جنوب العراق
- ٥- الحرص على إدخال المبادئ والقواعد الناجمة عن المؤتمرات الدولية في مجال البيئة ضمن التشريعات الوطنية الداخلية وبالتالي ترسيخ تلك القيم والمبادئ وحق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة في نفوس الأفراد
- ٦- توسيع سلطه الأقاليم والمحافظات كونها الأكثر والأقرب على تفعيل حماية البيئة العراقية لفرض الجزاءات والرقابة القريبة.
- ٧- مطالبه السلطة التنفيذية في العراق وخصوصا وزاره البيئة والتربية والتعليم العالي بتضمين المناهج الدراسية مواد ترسخ القيم البيئية والحماية القانونية ونشر الوعي البيئي وحماية وتحسين البيع وإطلاق دورات ومسابقات في هذا المجال وكذلك دعم الباحثين والخبراء في مجال البيئة سواء في المجال العلمي أو في مجال الاجتماعي والقانوني.
- ٨- تعريف الحماية القانونية للبيئة في أي تعديل في قانون حماية وتحسين البيئة كما في قانون البيئة المصري ومعالجة النقص التشريعي الحاصل في قانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩ .

الهوامش

- ١- يعقوب مجيد الدين محمد - القاموس المحيط - ط٢- ١٩٥٢ - ص٩
- ٢- منصور حسن حسين، الحماية الجنائية للبيئة من التلوث موضوعيا واجرائيا دراسة متخصصة - ٢٠٢١، دارالكتب والدراسات العربية، الإسكندرية ص٤٣
- ٣- د عبد القوي د محمد حسين - الحماية الجنائية للبيئة الهوائية - القاهرة - ٢٠٠١ - ص٧



- ٤ - عادل ماهر الألفي: الحماية الجنائية للبيئة، الإسكندرية- دار الجامعة الجديدة للنشر - ٢٠١١ - ص ١٣٢
- ٥ - عقيل حمزة - الحماية الجزائرية للبيئة من التلوث النفطي - دار الجامعة الجديدة - الإسكندرية ٢٠٢٠
- ٦ - عبد المقصود زين الدين - البيئة والانسان وعلاقات ومشكلات - القاهرة - ١٩٨١ - دار عطو - ص ٧
- ٧ - قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣ المتعلق بالبيئة في إطار التنمية المستدامة - الجريدة الرسمية رقم ٤٣ في ٢٠٠٣ المادة ١٠٤
- ٨ - هشام بشير، الحماية البيئية في ضوء أحكام القانون الدولي - ط ١، ٢٠١١ - المركز القومي للإصدارات القانونية، مصر، ص ١١
- ٩ - الشويخ أسامة فرج احمد - التعويض عن الضرر البيئي العابر للحدود ص ٣٧ - الإسكندرية - ٢٠١٢
- ١٠ - لسان العرب الجزء الثالث ص ١٨٤ وتهذيب اللغة الجزء أ ل ١٥ ص ٩٢
- ١١ - المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية، ج ٢، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط ٤، ٢٠٠٤
- ١٢ - الرازي؛ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، مكتبة لبنان سنة النشر: ١٩٨٦ عدد المجلدات: ١
- ١٣ - ناظم احمد منديل - المسؤولية الدولية عن مزار التلوث البيئي العابر للحدود - مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية العدد/ ٣ السنة/ ١ - كلية القانون جامعة تكريت
- ١٤ - حمد د موسى محمد مصباح - حماية البيئة من اختار التلوث وفقا للقانون الدولي والتشريعات الوطنية - ط ١ - المركز العربي للنشر والتوزيع - القاهرة - ٢٠٠٩ - ص ١٠٣
- ١٥ - قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩
- ١٦ - محمد عارف عبد الأمير، جريمة تلوث البيئة دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الأردني، ماجستير - ٢٠١٩ - جامعة الشرق الأوسط، ص ٢٦
- ١٧ - أشرف ' نسيم عبد العزيز، مكونات البيئة ومواردها - مصدر الكترونية.
- ١٨ - م أمجد قاسم - البيئة مفهومها عناصرها وعلاقتها بالإنسان - مجلة البيئة والتنمية - قضايا بيئية - ٢٠٢١
- ١٩ - الدسوقي - طارق إبراهيم - الموسوعة البيئية والأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة - الإسكندرية - ٢٠١٥ - ص ١٤٠
- ٢٠ - المشهداني: أكرم عبد الرزاق والبكري نشأت بهجت، موسوعة علم الجريمة والبحث الإحصائي في القضاء والشرطة والسجون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠١٢، عمان، الأردن، ص ٢٩
- ٢١ - بوساق محمد بن المدني - الجزاءات الجنائية لحماية البيئة التشريعية والأنظمة البيئية، المجلة العربية للدراسات الأمنية مجلد ١، العدد ٣١، ص ١٧٨
- ٢٢ - كنزه شيبان - الحماية الجنائية الوطنية للبيئة - رسالة ماجستير - ٢٠١٨ جامعته العربي بن مهدي ام البواقي الجزائر - ص ٦
- ٢٣ - قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٣ لسنة ١٩٩٧
- ٢٤ - بشير محمد أمين - الحماية الجنائية للبيئة، أطروحة دكتوراه - جامعة الجليلي اليابس، كلية الحقوق، الجزائر، ٢٠١٦
- ٢٥ - نفيس احمد - الجريمة البيئية بين عموميته الجزاء وخصوصيته المخاطر - مجله أفاق العلمية - مجلد ١١ - العدد ١ - ٢٠١٩
- ٢٦ - عادل السيد محمد علي حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، دراسة مقارنة، دار الإسكندرية الجديدة، ٢٠١٩، ص ٧٣





- ٢٧ - الجبوري علي عبد الله حسن، الحماية الجنائية الموضوعية للبيئة ' دار الكتب القانونية، مصر ، ٢٠٢٠ ، ص ٥٩
- ٢٨ - المحمدي عمار محمد عبد، الحماية القانونية للبيئة، دار الجامعة الجديدة ، ٢٠١٧ ، الإسكندرية، ص ٥٤
- ٢٩ - محمد وجددي نور الدين علي، الحماية الدولية للبيئة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط ١ ، ٢٠١٥ ، ص ١٩٠
- ٣٠ - دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥
- ٣١ - حميد اسعد نداوي، عقوبات جرائم تلوث البيئة في التشريع العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون - جامعة ديالى، العراق، عدد خاص بأبحاث المؤتمر الدولي الثالث لكلية بلاد الرافدين الجامعة، في ٢٠٢٠/٢/٢٢
- ٣٢ - عادل السيد محمد علي، حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة ، دراسة مقارنة ، ص ٧٤
- ٣٣ - د-أشرف توفيق شمس الدين -الحماية الجنائية للبيئة- ط٢- دار النهضة العربية- مصر- ٢٠١٢- ص ٥١
- ٣٤ - د-أشرف توفيق شمس الدين -الحماية الجنائية للبيئة - مرجع سابق-ص ٥٢
- ٣٥ - بشير محمد امين، الحماية الجنائية للبيئة- أطروحة دكتوراه- جامعة الجبيلي اليباس - كلية الحقوق - الجزائر- ٢٠١٦
- ٣٦ - جدي وناسة ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، جامعة خضير بسكرة، كلية القانون والعلوم السياسية ، ٢٠١٧، الجزائر، ص ٢١٢،
- ٣٧ - العقبى الأزهر، القيم الاجتماعية والثقافية المحلية وأثرها على السلوك التنظيمي للعاملين، أطروحة دكتوراه، جامعة الأخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤٤
- ٣٨ - العريش، جبريل بن حسن، والدوسري، سلمى بنت عبد الرحمن محمد، الشبكات الاجتماعية والقيم، رؤية تحليلية، الدار المنهجية للتوزيع والنشر، ط ١، ٢٠١٥، الأردن، ص ٧٥
- ٣٩ - سورة الأسراء، أية ٩
- ٤٠ - العدوان ، د زيد سلمان - وطافحة :حامد عبد الله . القيم البيئية المتضمنة في كتب التربية الاجتماعية والوطنية لمرحلة التعليم الأساسي في الأردن (دراسة تحليلية) ص ١٣ مصدر اليكتروني
- ٤١ - الحسنية: سيد علي، دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٥ ، الرياض ، ص ١٨
- ٤٢ - العريش، جبريل بن حسن، والدوسري، سلمى بنت عبد الرحمن محمد، الشبكات الاجتماعية والقيم، رؤية تحليلية، مصدر سابق ، ص ٨٣
- ٤٣ - بوعطيط سفيان، القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منتوري ، الجزائر ، ٢٠١٢، ص ٧٧
- ٤٤ - العريش، جبريل بن حسن، والدوسري ، سلمى بنت عبد الرحمن محمد، الشبكات الاجتماعية والقيم، رؤية تحليلية، مصدر سابق ، ص ٨٠
- ٤٥ - الكلابي: مصطفى راشد عبد الحمزة، دور القيم الاجتماعية في السياسة الجزائرية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ، ٢٠١٧ ، ص ٥٨
- ٤٦ - الحسنية: سيد علي، دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، مصدر سابق، ص ٢١



- ٤٧ - العريش، جبريل بن حسن، والدوسري، سلمى بنت عبد الرحمن محمد ، الشبكات الاجتماعية والقيم ، رؤية تحليلية، مصدر سابق، ص ٩٠
- ٤٨ - الخفي محمد احمد ونواف احمد سمارة، القيم البيئية من منظور إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد ٩، العدد ٢ لسنة ٢٠٠٩ ص ٨٧
- ٤٩ - الدسوقي - طارق إبراهيم - الموسوعة الأمنية الأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة - مصدر سابق، ص ١٠٩
- ٥٠ - د محمد شفيق، السلوك الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٢ ، الإسكندرية، ص ٧
- ٥١ - العريش، جبريل بن حسن، والدوسري، سلمى بنت عبد الرحمن محمد ، الشبكات الاجتماعية والقيم ، رؤية تحليلية، مصدر سابق، ص ١٠٠
- ٥٢ - احمد عبد الحليم عربيات والمقوسي ياسين علي، أثر القيم الدينية في ضبط السلوك الاجتماعي وعلاقتها في بعض المتغيرات الطلبة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، في ٢٩/٦/٢٠١٩ ، جامعة مؤتة، الأردن، ص ٥٧١
- ٥٣ - احمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٣
- ٥٤ - الكلابي: مصطفى راشد عبد الحمزة، دور القيم الاجتماعية في السياسة الجزائرية (دراسة مقارنة)، مصدر سابق، ص ٩١
- ٥٥ - د جلال الدين محمد صالح، القيم الموجهة للسياسة الجنائية ومشكلاتها المعاصرة، ط ١ ، ٢٠١٤ ، الرياض، ص ٣٢١
- ٥٦ - محمود حسني نجيب، شرح قانون العقوبات العام، المجلد الأول منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، بدون سنة طبع، ص ٦٣
- ٥٧ - الكلابي: مصطفى راشد عبد الحمزة، دور القيم الاجتماعية في السياسة الجزائرية (دراسة مقارنة)، مصدر سابق، ص ٦٣
- ٥٨ - د جلال الدين محمد صالح، القيم الموجهة للسياسة الجنائية ومشكلاتها المعاصرة، مصدر سابق، ص ٢١٢
- ٥٩ - احمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، مصدر سابق، ص ١٥٦
- ٦٠ - المدني بوساق: محمد: مصدر سابق، ص ١٩٨
- ٦١ - قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي
- ٦٢ - قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل مادة ٣٠٣
- ٦٣ - الكلابي: مصطفى راشد عبد الحمزة، دور القيم الاجتماعية في السياسة الجزائرية (دراسة مقارنة)، مصدر سابق، ص ١٠٥
- ٦٤ - نادية عبد الله، الحمداني صباح محمود، ماهية السياسة الوقائية الجزائرية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مجلد ٢ ، العدد ١، الجزء ١ ، ٢٠١٧ ، تكريت
- ٦٥ - الشافي خالد عبد الله، دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي، ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية ، ٢٠١٤، الرياض، ص ١٥٥
- ٦٦ - الكلابي: مصطفى راشد عبد الحمزة، دور القيم الاجتماعية في السياسة الجزائرية (دراسة مقارنة)، مصدر سابق، ص ١١٤
- ٦٧ - زينب سمي عبد العالي، تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي -العراق بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٧١



- ٦٨ - احمد فاضل جاسم، المواطنة الفعالة في العراق، ما بعد ٢٠٠٣ ، رؤية تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٥ ، ٢٠١٤ ، ص ١٩١
- ٦٩ - الموسوي حنان عبد الخضر، أثر الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق، مجلة جيهان، سليمانية، العراق، المجلد ١ ، العدد ٣ ، ص ٤٩١
- ٧٠ - الحسنية: سيد علي، دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، مصدر سابق، ص ٦٣

المصادر

١. احمد عبد الحليم عربيات والمقوسي ياسين علي، أثر القيم الدينية في ضبط السلوك الاجتماعي وعلاقتها في بعض المتغيرات الطلبة، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، في ٢٩/٦/٢٠١٩، جامعة مؤتة، الأردن
٢. احمد فاضل جاسم، المواطنة الفعالة في العراق، ما بعد ٢٠٠٣ ، رؤية تحليلية في التحديات المجتمعية والآفاق المستقبلية، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٥ ، ٢٠١٤
٣. احمد فتحي سرور، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، القاهرة ، ١٩٧٢
٤. أشرف ' نسيم عبد العزيز، مكونات البيئة ومواردها ، مصدر اليكترونية.
٥. أشرف توفيق شمس الدين - الحماية الجنائية للبيئة - ط٢- دار النهضة العربية- مصر - ٢٠١٢
٦. أمجد قاسم - البيئة مفهومها عناصرها وعلاقتها بالإنسان - مجلة البيئة والتنمية - قضايا بيئية - ٢٠٢١
٧. بشير محمد امين، الحماية الجنائية للبيئة- أطروحة دكتوراه- جامعة الجبالي اليابس ،كلية الحقوق ، الجزائر - ٢٠١٦
٨. بوساق محمد بن المدني- الجزاءات الجنائية لحماية البيئة التشريعية والأنظمة البيئية، المجلة العربية للدراسات الأمنية مجلد ١، العدد ٣١
٩. بوعطيط سفيان، القيم الشخصية في ظل التغير الاجتماعي وعلاقتها بالتوافق المهني، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة منثوري ، الجزائر ، ٢٠١٢
١٠. الجبوري علي عبد الله حسن، الحماية الجنائية الموضوعية للبيئة ' دار الكتب القانونية ، مصر ، ٢٠٢٠
١١. جدي وناسة ، الحماية الجنائية للبيئة الهوائية، دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، جامعة خضير بسكرة، كلية القانون والعلوم السياسية ، ٢٠١٧، الجزائر
١٢. جلال الدين محمد صالح، القيم الموجهة للسياسة الجنائية ومشكلاتها المعاصرة، ط ١ ، ٢٠١٤ ، الرياض
١٣. جلال الدين محمد صالح، القيم الموجهة للسياسة الجنائية ومشكلاتها المعاصرة، جامعة نايف العربية ، ٢٠١٤ ، الرياض
١٤. الحسنية: سيد علي، دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٥ ، الرياض
١٥. حمد : موسى محمد مصباح - حماية البيئة من اختار التلوث وفقا للقانون الدولي والتشريعات الوطنية - ط١- المركز العربي للنشر والتوزيع - القاهرة - ٢٠٠٩
١٦. حميد اسعد نداوي، عقوبات جرائم تلوث البيئة في التشريع العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون - جامعة ديالى، العراق، عدد خاص بأبحاث المؤتمر الدولي الثالث لكلية بلاد الرافدين الجامعة، في ٢٠٢٠/٢/٢٢
١٧. الخفي: محمد احمد ونواف احمد سمارة، القيم البيئية من منظور إسلامي، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد ٩، العدد ٢ لسنة ٢٠٠٩



١٨. دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥
١٩. الدسوقي - طارق إبراهيم - الموسوعة البيئية والأمن البيئي النظام القانوني لحماية البيئة - الإسكندرية ، ٢٠١٥
٢٠. الرازي؛ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان سنة النشر : ١٩٨٦ عدد المجلدات: ١
٢١. زينب سمي عبد العالي، تأثير القيم الاجتماعية في الاستقرار السياسي - العراق بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٢
٢٢. الشافي خالد عبد الله، دور السياسة الجنائية في تحقيق الأمن الأخلاقي، ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية ، ٢٠١٤، الرياض
٢٣. الشويخ أسامة فرج احمد - التعويض عن الضرر البيئي العابر للحدود ص ٣٧ - الإسكندرية - ٢٠١٢
٢٤. عادل السيد محمد علي حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة، دراسة مقارنة، دار الإسكندرية الجديدة ، ٢٠١٩ ، مصر
٢٥. عادل ماهر الألفي: الحماية الجنائية للبيئة، الإسكندرية- دار الجامعة الجديدة للنشر - ٢٠١١
٢٦. عبد القوي د محمد حسين - الحماية الجنائية للبيئة الهوائية - القاهرة - ٢٠٠١
٢٧. عبد المقصود زين الدين ، البيئة والانسان علاقات ومشكلات - القاهرة - ١٩٨١، دارعطو
٢٨. العدوان ٠ د زيد سلمان - وطافحة :حامد عبد الله ٠ القيم البيئية المتضمنة في كتب التربية الاجتماعية والوطنية لمرحلة التعليم الأساسي في الأردن (دراسة تحليلية) مصدر اليكتروني
٢٩. العريش، جبريل بن حسن، والدوسري، سلمى بنت عبد الرحمن محمد، الشبكات الاجتماعية والقيم، رؤية تحليلية، الدار المنهجية للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠١٥، الأردن
٣٠. العقبي الأزهر، القيم الاجتماعية والثقافية المحلية وأثرها على السلوك التنظيمي للعاملين، أطروحة دكتوراه، جامعة الأخوة منثوري، قسطنطينه ، الجزائر ، ٢٠٠٩
٣١. عقيل حمزة - الحماية الجزائرية للبيئة من التلوث النفطي - دار الجامعة الجديدة - الاسكندرية، ٢٠٢٠
٣٢. قانون أصول المحاكمات الجزائية العراقي رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١
٣٣. قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل
٣٤. قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٩
٣٥. قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم ٣ لسنة ١٩٩٧
٣٦. قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٣ المتعلق بالبيئة في إطار التنمية المستدامة - الجريدة الرسمية رقم ٤٣ في ٢٠٠٣ ، الجزائر .
٣٧. الكلابي: مصطفى راشد عبد الحمزة، دور القيم الاجتماعية في السياسة الجزائرية (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد ، ٢٠١٧
٣٨. كنز شيبان- الحماية الجنائية الوطنية للبيئة- رسالة ماجستير- ٢٠١٨ جامعه العربي بن مهدي ام البواقي الجزائر .
٣٩. لسان العرب ، محمد بن مكرم ابن منظور ، الجزء الثالث ص ١٨٤ وتهذيب اللغة الجزء أل ١٥
٤٠. محمد شفيق، السلوك الاجتماعي، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٢ ، الإسكندرية
٤١. محمد عارف عبد الأمير، جريمة تلوث البيئة دراسة مقارنة بين القانون العراقي والقانون الأردني، ماجستير -٢٠١٩

٤٢. محمد وجدي نور الدين علي، الحماية الدولية للبيئة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، ط ١، ٢٠١٥
٤٣. المحمدي عمار محمد عبد، الحماية القانونية للبيئة، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٧، الإسكندرية
٤٤. محمود حسني نجيب، شرح قانون العقوبات العام، المجلد الأول، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت
٤٥. المشهداني: أكرم عبد الرزاق والبكري نشأت بهجت، موسوعة علم الجريمة والبحث الإحصائي في القضاء والشرطة والسجون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠١٢، عمان، الأردن
٤٦. المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية، ج ٢، مكتبة الشروق الدولية، مصر، ط ٤، ٢٠٠٤
٤٧. منصور حسن حسين، الحماية الجنائية للبيئة من التلوث موضوعيا وإجرائيا دراسة متخصصة - دارالكتب والدراسات العربية، الإسكندرية ٢٠٢١
٤٨. الموسوي حنان عبد الخضر، أثر الاستقرار السياسي على المسار التنموي في العراق، مجلة جيهان، سليمانية، العراق، المجلد ١، العدد ٣
٤٩. نادية عبد الله، الحمداني صباح محمود، ماهية السياسة الوقائية الجزائية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مجلد ٢، العدد ١، الجزء ١، ٢٠١٧، تكريت
٥٠. ناظم احمد مندیل - المسؤولية الدولية عن مزار التلوث البيئي العابر للحدود - مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية العدد/ ٣ السنة/ ١ - كلية القانون، جامعة تكريت
٥١. نفيس احمد- الجريمة البيئية بين عموميه الجزاء وخصوصيه المخاطر - مجله أفاق العلمية- مجلد ١١- العدد ١- ٢٠١٩
٥٢. هشام بشير - الحماية البيئية في ضوء أحكام القانون الدولي- ط ١، ٢٠١١، المركز القومي للإصدارات القانونية - مصر
٥٣. يعقوب مجيد الدين محمد - القاموس المحيط - ط ٢ - ١٩٥٢

Sources

1. Ahmed Abdel-Halim Arabiyat and Al-Maqousi Yassin Ali, The Impact of Religious Values in Controlling Social Behavior and Their Relationship to Some Student Variables, Journal of the Islamic University for Educational and Psychological Studies, ٢٠١٩/٢٩/٦, Mutah University, Jordan
2. Ahmad Fadel Jasim, Active Citizenship in Iraq, Post-٢٠٠٣, An Analytical Vision of Societal Challenges and Future Prospects, International Politics Journal, Al-Mustansiriya University, Issue ٢٥, ٢٠١٤
3. Ahmed Fathi Sorour, The Origins of Criminal Policy, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, ١٩٧٢
4. Ashraf Nasim Abdel Aziz, Environmental Components and Resources, electronic source.
5. Ashraf Tawfiq Shams al-Din - Criminal Protection of the Environment - ٢nd edition - Arab Renaissance House - Egypt - ٢٠١٢
6. Amjad Qassem - Environment, its concept, its elements, and its relationship to man - Environment and Development Journal - Environmental Issues - ٢٠٢١
7. Bashir Mohamed Amin, Criminal Protection of the Environment - PhD thesis - University of Al-Jilali Al-Jabis - Faculty of Law - Algeria - ٢٠١٦
8. Bosaq Muhammad bin Al-Madani - Criminal Sanctions to Protect the Legislative Environment and Environmental Regulations, Arab Journal of Security Studies, Volume ١, Issue ٣١



- 9 .Bouatit Sufyan, Personal values in light of social change and their relationship to professional compatibility, PhD thesis, Faculty of Social and Human Sciences, Mansouri University, Algeria, ٢٠١٢, p. ٧٧
- 10 .Al-Jubouri Ali Abdullah Hassan, "The Objective Criminal Protection of the Environment", Dar Al-Kutub Al-Qanuni, Egypt, ٢٠٢٠
- 11 .My grandfather and his people, criminal protection of the air environment, a comparative study, PhD thesis, University of Khudair Biskra, Faculty of Law and Political Science, ٢٠١٧, Algeria
- 12 .Jalal al-Din Muhammad Salih, Values Guiding Criminal Policy and Its Contemporary Problems, ١st edition, ٢٠١٤, Riyadh
- 13 .Jalal Al-Din Muhammad Salih, Values Guiding Criminal Policy and Its Contemporary Problems, Naif Arab University, ٢٠١٤, Riyadh
- 14 .Al-Hasaniya: Sayed Ali, The Role of Social Values in Crime Prevention, MA, Naif Arab University for Security Sciences, ٢٠٠٥, Riyadh
- 15 .Hamad: Musa Muhammad Mesbah - Protecting the Environment Who Chose Pollution According to International Law and National Legislation - ١st Edition - The Arab Center for Publishing and Distribution - Cairo - ٢٠٠٩
- 16 .Hamid Asaad Nadawi, Penalties for Environment Pollution Crimes in Iraqi Legislation, Journal of Legal and Political Sciences, College of Law - University of Diyala, Iraq, special issue on the research of the Third International Conference of the College of Mesopotamia, ٢٠٢٠/٢/٢٢
- 17 .The Invisible: Muhammad Ahmed and Nawaf Ahmed Samara, Environmental Values from an Islamic Perspective, Zarqa Journal for Research and Human Studies, Volume ٩, Number ٢ of ٢٠٠٩
- 18 .The Permanent Constitution of the Republic of Iraq of ٢٠٠٥
- 19 .Al-Dasouki - Tariq Ibrahim - Environmental Encyclopedia and Environmental Security The Legal System for Environmental Protection - Alexandria, ٢٠١٥
- 20 .Al-Razi; Muhammad ibn Abi Bakr ibn Abd al-Qadir, Mukhtar al-Sahah, Library of Lebanon Publication year: ١٩٨٦ Number of volumes: ١
- 21 .Zainab Sami Abdel-Aali, The Impact of Social Values on Political Stability - Iraq After ٢٠٠٣, Master Thesis, University of Baghdad, College of Political Science, ٢٠٠٢
- 22 .Al-Shafi Khaled Abdullah, The Role of Criminal Policy in Achieving Moral Security, MA, College of Graduate Studies, Naif Arab University, ٢٠١٤, Riyadh
- 23 .Al-Shuwaikh Osama Faraj Ahmed - Compensation for cross-border environmental damage, p. ٣٧- Alexandria - ٢٠١٢
- 24 .Adel El-Sayed Mohamed Ali Protecting the environment during armed conflicts, a comparative study, New Alexandria House, ٢٠١٩, Egypt
- 25 .Adel Maher Al-Alfi: Criminal Protection of the Environment, Alexandria - New University Publishing House - ٢٠١١
- 26 .Abdel Qawi Dr. Mohamed Hussein - Criminal Protection of the Aerobic Environment - Cairo - ٢٠٠١
- 27 .Abd al-Maqsud Zain al-Din, Environment and Human Relations and Problems - Cairo - ١٩٨١, Dar Atto
- 28 . Aggression •Dr. Zaid Salman - Watafha: Hamid Abdullah •Environmental values included in social and national education textbooks for the basic education stage in Jordan (analytical study) electronic source
- 29 .Al-Arish, Jibril bin Hassan, and Al-Dosari, Salma bint Abd al-Rahman Muhammad, social networks and values, an analytical vision, the methodological house for distribution and publishing, ١st edition, ٢٠١٥, Jordan



- 30 .Al-Aqabi Al-Azhar, Local Social and Cultural Values and Their Impact on the Organizational Behavior of Employees, Ph.D. thesis, Manthuri Brotherhood University, Constantine, Algeria, ٢٠٠٩
- 31 .Aqil Hamza - Criminal Protection of the Environment from Oil Pollution - New University House - Alexandria, ٢٠٢٠
- 32 .The Iraqi Code of Criminal Procedure No. ٢٣ of ١٩٧١
- 33 .Iraqi Penal Code No. ١١١ of ١٩٦٩, as amended
- 34 .Iraqi Environment Protection and Improvement Law No. ٢٧ of ٢٠٠٩
- 35 .Iraqi Environment Protection and Improvement Law No. ٣ of ١٩٩٧
- 36 .Law No. ٣ of ٢٠٠٣ related to the environment in the context of sustainable development - Official Gazette No. ٤٣ of ٢٠٠٣, Algeria
- 37 .Al-Kalabi: Mustafa Rashid Abdel-Hamza, The Role of Social Values in Penal Policy (Comparative Study), PhD thesis, University of Baghdad, ٢٠١٧
- 38 .Kenza Chaiban - National Criminal Protection of the Environment - Master Thesis - ٢٠١٨ Larbi Ben M'hidi University of Oum El Bouaghi, Algeria
- 39 .Lisan Al-Arab, Muhammad bin Makram Ibn Manzoor, Part Three, p. ١٨٤, and Tahdheeb Al-Lughah, Part ١٥
- 40 .Muhammad Shafiq, Social Behavior, Modern University Office, ٢٠٠٢, Alexandria
- 41 .Muhammad Aref Abd al-Amir, The crime of environmental pollution, a comparative study between Iraqi law and Jordanian law, MA - ٢٠١٩
- 42 .Muhammad Wajdi Nouredine Ali, International Protection of the Environment, Zain Law and Literary Library, ١st edition, ٢٠١٥
- 43 .Al-Mohammadi Ammar Mohamed Abd, Legal Protection of the Environment, New University House, ٢٠١٧, Alexandria
- 44 .Mahmoud Hosni Naguib, Explanation of the General Penal Code, Volume One, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut
- 45 .Al-Mashhadani: Akram Abd Al-Razzaq and Al-Bakri Nashat Bahgat, Encyclopedia of Criminology and Statistical Research in the Judiciary and Justice
- 46 .The Intermediate Lexicon, The Arabic Language Complex, Part ٢, Al-Shorouk International Library, Egypt, ٤th edition, ٢٠٠٤
- 47 .Mansour Hassan Hussein, Criminal Protection of the Environment from Pollution, Objectively and Practically, Specialized Study - ٢٠٢١, Dar Al-Kutub and Arab Studies, Alexandria
- 48 .Al-Musawi Hanan Abdul Khader, The Impact of Political Stability on the Development Path in Iraq, Cihan Magazine, Sulaymaniyah, Iraq, Volume ١, Issue ٣
- 49 .Nadia Abdullah, Al-Hamdani Sabah Mahmoud, What is the Penal Preventive Policy, Tikrit University Journal of Law, Volume ٢, Issue ١, Part ١, ٢٠١٧, Tikrit
- 50 .Nazem Ahmed Mandil - International Responsibility for the Damages of Transboundary Environmental Pollution - Tikrit University Journal of Legal and Political Sciences Issue / ٣ year / ١ - College of Law, University of Tikrit
- 51 .Nafees Ahmed - Environmental crime between the generality of the penalty and the specificity of the risks - Horizons Scientific Journal - Volume ١١ - Issue ١ - ٢٠١٩
- 52 . Hisham Bashir - Environmental Protection in Light of the Provisions of International Law - ١st Edition ٢٠١١, National Center for Legal Publications - Egypt
- 53 .Yaqoub Majeed Al-Din Muhammad - Al-Qamous Al-Muheet - ٢nd Edition - ١٩٥٢

